

النظم الانتخابية المختلطة: دوافع التحول والنتائج المتحققة

دراسة حالتي نيوزيلندا واليابان

Mixed Electoral Systems: Drivers of Transition and Achieved Outcomes

A Case Study of New Zealand and Japan

د. علي عبد المطلب محمد نصر

دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية-جامعة الإسكندرية

المستخلص:

استهدفت هذه الدراسة التعريف بالنظم الانتخابية المختلطة وتحليل مدى قدرتها على الجمع بين مزايا كلاً من نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي، والحد من العيوب المرتبطة بهما، وتحقيق الأهداف المرجوة من تبنيها، وذلك من خلال دراسة حالات بعض الدول التي تحولت إلى النظم الانتخابية المختلطة، مثل نيوزيلندا واليابان في إطار إجراء إصلاحات انتخابية.

وقد خلصت الدراسة أن النظم المختلطة تجمع بين مبادئ الأغلبية والتمثيل النسبي في نظام انتخابي واحد. وتنقسم إلى نوعين رئيسيين وهما: نظام التمثيل النسبي المختلط، والنظام المتوازي، كما تتميز هذه النظم بتعزيز تمثيل الأحزاب الصغيرة، دون أن تؤدي إلى تفتت حزبي كبير أو عدم استقرار حكومي، فضلاً عن المرونة الواضحة التي تتحلّى بها هذه النظم وسهولة التوافق عليها نظراً لجمعها بين أكثر من صيغة انتخابية، ومع ذلك يعيب هذه النظم التعقيد النسبي، وإمكانية ظهور شريحتين من الممثلين المنتخبين نظراً لوجود دوائر فردية ودوائر بالقائمة النسبية.

كما انتهت الدراسة أن نظام التمثيل النسبي المختلط الذي اعتمدته نيوزيلندا قد ساهم في تحقيق مستوى أعلى من التناسب وتمثيل الأحزاب الصغيرة، وفي نفس الوقت لم يؤثر على استقرار الحكومات وفعاليتها مما يعكس نجاح هذا النظام في تحقيق الأهداف المرجوة من تبنيه. أما بشأن الحالة اليابانية، فقد أثبت النظام المتوازي نجاحه بصورة نسبية، وأن الأهداف

الرئيسية من تنبيه تتحقق تدريجياً، وذلك من خلال تركيز الحملات الانتخابية على الأحزاب والسياسات بدلاً من المرشحين، فضلاً عن تطور النظام الحزبي نحو التركيز على حزبين كبيرين، حتى لو لم نصل بعد إلى نظام ثنائي الحزبية. مما يؤكد قدرة النظم الانتخابية المختلطة على الجمع بين مزايا نظم الأغلبية والتمثيل النسبي، والمساهمة في تقليل عيوبهما.

كلمات مفتاحية: النظم الانتخابية المختلطة، النظام المتوازي، نظام التمثيل النسبي المختلط، نيوزيلندا، اليابان.

Abstract:

This study aimed to identify mixed electoral systems and their ability to combine the advantages of both majority and proportional representation systems, reduce the associated disadvantages, and achieve the desired goals of their adoption. It examined the cases of countries that have switched to mixed electoral systems, such as New Zealand and Japan, within the framework of electoral reforms.

The study concluded that mixed systems integrate the principles of majority and proportional representation into one electoral system. They are divided into two main types: the mixed proportional representation system and the parallel system. These systems enhance the representation of different groups and provide opportunities for small parties to be represented without leading to party fragmentation or governmental instability. Additionally, they offer clear flexibility and ease of agreement due to their combination of multiple electoral formulas. However, these systems are flawed by their relative complexity and the possibility of two segments of elected representatives appearing due to the presence of individual districts and proportional lists.

The study also concluded that the mixed proportional representation system adopted by New Zealand contributed to achieving a higher level of proportionality and representation for small parties, while maintaining the stability and effectiveness of governments, reflecting the success of this system in achieving its desired goals. In the case of Japan, the parallel system has proven relatively successful, with the main goals of its adoption being gradually met by focusing election campaigns on parties and policies instead of candidates. Also the development of the party system toward a focus on two major parties, even though a full two-party system has not yet been reached. This confirms the ability of mixed electoral systems to combine the advantages of majority and proportional representation systems and contribute to reducing their disadvantages.

Keywords: Mixed electoral systems, Parallel system, Mixed proportional representation system, New Zealand, Japan.

مقدمة:

يُعتبر النظام الانتخابي أحد الركائز الأساسية لأي نظام ديمقراطي، فمن خلاله يعبر المواطنون عن تفضيلاتهم وعن طريقه يتم انتخاب الأفراد والأحزاب لتمثيل مصالح ناخبهم، كما يساهم في تعزيز المشاركة السياسية من خلال توفير آليات واضحة للناخبين للتعبير عن إرادتهم ومحاسبة ممثليهم على أدائهم.

ويؤثر شكل النظام الانتخابي على العديد من العوامل المرتبطة بالنظام السياسي والحياة السياسية بشكل عام، كطبيعة النظام الحزبي وشكل الحكومات، ومدى تمثيل الجماعات المختلفة، ودرجة ارتباط المواطنين بممثليهم، ولذلك تُعد مسألة اختيار وتصميم النظام

الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام سياسي، ومن بين أكثر المسائل إثارة للنقاش في عملية البناء والإصلاح الديمقراطي.

وتتعدد وتتباين الآراء بشأن نظام الانتخاب الأكثر ملائمة لخصوصية وواقع المجتمع، ولكل رأي حججه القوية التي تؤيده، حيث تختلف الأنظمة الانتخابية المعتمدة في العالم باختلاف الأنظمة السياسية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع (أو عائلات) رئيسية من النظم الانتخابية وهي: نظم الأغلبية، ونظم التمثيل النسبي، والنظم المختلطة.

وفي سبيل تقليل عيوب كل من نظم الانتخاب بالأغلبية ونظم التمثيل النسبي والسعي إلى جمع مزاياها، اتجهت بعض الدول إلى تبني النظم الانتخابية المختلطة، والتي تُعد مزيجاً من نظامي الأغلبية والنسبية، حيث تجمع بين خصائص كلا النظامين، أي أن فيها شيء من الأغلبية، وشيء من التمثيل النسبي، وذلك سعياً للاستفادة من إيجابيات النظامين، وتلافي سلبياتهما قدر الإمكان. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن النظم الانتخابية المختلطة تواجه جدلاً مستمراً حول فعاليتها وكفاءتها، لذا، يبقى الجدل حول النظم الانتخابية المختلطة موضوعاً حيوياً يتطلب دراسة عميقة ومستمرة.

ولذلك تتناول هذه الدراسة التعريف بالنظم الانتخابية المختلطة، ومدى جمع هذه النظم بين مزايا كلا من نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي وتقليل سلبياتهما وإمكانية تحقيق نتائج إيجابية جراء تبنيها، أم أنها تخلق أنظمة "هجينة" تجمع بين عيوب النظامين الأغليبي والنسبي وليس لها فوائد ملموسة، وذلك من خلال التركيز على حالات بعض الدول التي تحولت من نظامها الانتخابي (سواء الأغليبي أو النسبي أو نظم أخرى) لتتبني نظاماً انتخابياً مختلطاً، كاليابان ونيوزيلندا.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من تصديها لموضوع يتسم بالحيوية والحدثة، فضلاً عن النداعيات الهامة للنظم الانتخابية المختلطة على الإصلاح والترسيخ الديمقراطي واستقرار الأنظمة السياسية، وما تتميز به هذه النظم من قدرة محتملة على الدمج بين إيجابيات نظم الانتخاب بالأغلبية ونظم التمثيل النسبي، إضافة إلى ذلك، تسلط الدراسة الضوء على

إيجابيات وسلبيات هذا النوع من النظم الانتخابية، ومدى قدرتها على الحد من العيوب المرتبطة بالنظامين الأغلي والنسبي، مما يساهم في تعميق الفهم حول مدى فعاليتها، ويساعد صانعي القرار على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن اختيار النظام الانتخابي الأمثل لواقع الدولة أو إصلاح النظام الانتخابي القائم وإجراء التحسينات والتعديلات اللازمة.

مشكلة الدراسة:

يعتبر النظام الانتخابي عنصرًا مؤثرًا في أي نظام سياسي، ونظرًا للنقاش المستمر حول فعالية النظم الانتخابية المختلفة، حيث يتساءل البعض عن مدى قدرتها على الجمع بين مزايا نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي، وتقليل عيوب كلا النظامين، أم أنها تجمع بين سلبياتهما وتُعزز من التعقيدات والمشكلات المرتبطة بهما. ولذا فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تكمن فيما إذا كانت النظم الانتخابية المختلفة تمثل بالفعل نموذجًا فعالًا لديه القدرة على تحقيق نتائج إيجابية، وعلى الجمع بين مزايا نظم الأغلبية والتمثيل النسبي، والمساهمة في تقليل عيوبهما، أم أنها تخلق نُظمًا هجينة تعاني من عيوب كل منهما وتفتقر إلى فوائد حقيقية؟.

وعلى ذلك تسعى الدراسة للإجابة عن بعض التساؤلات الرئيسية المتعلقة بالنظم الانتخابية المختلفة، وهي: ما النظم الانتخابية المختلفة وأنواعها وما أبرز خصائصها؟، هل تتمكن النظم الانتخابية المختلفة من دمج مزايا النظامين الأغلي والنسبي مع تقليل عيوبهما ومعالجة سلبياتهما؟، هل ساهم التحول إلى النظم الانتخابية المختلفة في الحالات محل الدراسة في الوصول لأهداف محددة وتحقيق نتائج إيجابية تؤكد فعالية هذا النوع من النظم الانتخابية؟.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بالنظم الانتخابية المختلفة وخصائصها وأنواعها بالإضافة إلى أبرز مزاياها وعيوبها، وتحليل مدى قدرتها على الجمع بين مزايا نظم الأغلبية والتمثيل النسبي، وتقليل عيوبهما، كما تسعى الدراسة إلى تقديم تقييم شامل لحالات بعض

الدول التي تحولت من نظمها الانتخابية القائمة إلى النظم الانتخابية المختلطة، مثل حالي نيوزيلندا واليابان، بهدف فهم وتحليل العوامل التي أدت إلى هذا التحول وأثاره على الحياة السياسية وما تحقق جراء هذا التحول من أهداف، سعيًا لتقديم رؤية شاملة عن النظم الانتخابية المختلطة ونتائجها السياسية.

منهج الدراسة:

انطلاقًا من طبيعة موضوع الدراسة وهدفها، سنلجأ في معالجتنا لموضوعها إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتقديم رؤية شاملة عن النظم الانتخابية المختلطة، وتحليل المزايا والعيوب المرتبطة بذلك النوع من النظم الانتخابية ورصد العوامل التي تؤثر على فعاليتها والتحديات المرتبطة بتطبيقها، فضلًا عن استخدام منهج دراسة الحالة لتحليل التجارب الفعلية لبعض الدول التي تحولت من نظمها الانتخابية القائمة إلى النظم المختلطة في إطار إجراء إصلاحات انتخابية لعلاج إشكاليات محددة، مما يوفر رؤى معمقة حول مدى فعالية هذا النوع من النظم الانتخابية وتقييم قدرته على تحقيق النتائج والأهداف المرجوة من تبنيه.

تقسيم الدراسة:

انطلاقًا من هدف الدراسة والتساؤلات الرئيسية التي تحاول الإجابة عنها، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، يتناول أولها مفهوم النظام الانتخابي وأهميته وأنواع النظم الانتخابية ومزاياها وعيوبها مع التركيز على النظم الانتخابية المختلطة، بينما يعرض المبحث الثاني لتجربة النظام الانتخابي المختلط في نيوزيلندا، من حيث دوافع تبنيه والنتائج المتحققة وتقييم التجربة ككل.

ويحلل المبحث الثالث والأخير الحالة اليابانية في تبني النظام الانتخابي المختلط، وتقييم فعاليته ومدى نجاحه في تجنب سلبيات نظم الأغلبية والتمثيل النسبي وتحقيق النتائج المرجوة، وفي الخاتمة نعرض لأبرز نتائج الدراسة والتساؤلات الرئيسية التي حاولت الإجابة عنها.

المبحث الأول: في التعريف بالنظم الانتخابية المختلطة

يتناول هذا المبحث تعريف النظام الانتخابي وأهميته، والأنواع الرئيسية للنظم الانتخابية، أو ما يُمكن أن نسميه عائلات النظم الانتخابية، مع التركيز على النظم الانتخابية المختلطة - محور هذه الدراسة- من حيث نشأتها وأنواعها، ومزاياها وعيوبها، وما أثير حولها من نقاش حول مدى فاعليتها.

المطلب الأول: تعريف النظام الانتخابي وأهميته:

يُعرّف النظام الانتخابي بأنه الطريقة التي تُترجم بها الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد يفوز بها الأحزاب والمرشحون^١، كما يشير مصطلح النظام الانتخابي أيضًا إلى الترتيبات الخاصة بانتخاب المسؤولين الوطنيين والمحليين، وعدد المقاعد لكل دائرة، وهيكل الاقتراع^٢، وتوجد ثلاثة متغيرات رئيسية تميز أي نظام انتخابي وهي:

١. الصيغة الانتخابية المستخدمة (أي ما إذا كان يتم استخدام نظام الأغلبية، أو التمثيل النسبي، أو المختلط، أو غير ذلك، وما هي الصيغة الرياضية المستخدمة لحساب تخصيص المقاعد).

٢. هيكل الاقتراع (أي ما إذا كان الناخب يصوت لمرشح أو حزب وما إذا كان الناخب يختار خيارًا واحدًا أو يعبر عن سلسلة من التفضيلات).

٣. حجم الدائرة (أي عدد الممثلين في الهيئة التشريعية التي تنتخبها تلك الدائرة)^٣. وتشكل هذه المتغيرات الثلاثة في مجموعها العوامل الرئيسية التي تحدد الطريقة التي تُترجم بها الأصوات المدلى بها إلى مقاعد، والتي بدورها سوف تؤثر على عدد المقاعد التي يفوز بها كل حزب، والتوزيع الجغرافي لمقاعد الحزب، وطبيعة المرشحين الفرديين المنتخبين.

كما تحدد طبيعة النظام الانتخابي بشكل كبير، أي حزب يفوز بالسلطة، حتى في ظل قيام كل ناخب بإدلاء نفس الصوت بالضبط وبنفس عدد الأصوات لكل حزب، فقد يؤدي نظام انتخابي واحد إلى حكومة ائتلافية بينما قد يسمح نظام آخر لحزب واحد بالحصول على الأغلبية^٤، فضلًا عن تأثير طبيعة النظام الانتخابي على العديد من الأمور، مثل نمط تطور

النظام الحزبي وعدد الأحزاب السياسية المؤثرة وحجمها النسبي في البرلمان، وأسلوب الحملات الانتخابية، ومدى تشجيع أو إعاقة تشكيل التحالفات بين الأحزاب. ومن ثم فإن اختيار النظام الانتخابي هو في جوهره أمر سياسي يتطلب مراعاة وموازنة العديد من الاعتبارات والمصالح المتنافسة.

ومما سبق من تعريف النظام الانتخابي، يتضح لنا محور هذه الدراسة والذي يركز على النظام الانتخابي فقط وفقاً لما تم تعريفه، ولا يشمل القضايا المحيطة بالإطار الانتخابي الأوسع أو العملية الانتخابية ككل، مثل: تسجيل الناخبين والأحزاب والمرشحين؛ وتمويل الحملات الانتخابية؛ ومراقبة الانتخابات؛ وفرز الأصوات؛ وحدود الدوائر الانتخابية؛ واللجنة المشرفة على الانتخابات؛ وطرق تسوية النزاعات، وغيرها من الأمور المرتبطة بالعملية الانتخابية.

وجملة القول أن شكل النظام الانتخابي يمكن أن يحدد بفعالية من سيتم انتخابه، والحزب الذي سيفوز بالسلطة، بعد ترجمة الأصوات أثناء الانتخابات العامة إلى مقاعد في الهيئة التشريعية، كما أنه عامل مؤثر على العديد من الجوانب الأخرى التي تتسم بها العملية الانتخابية، بل وعلى الحياة السياسية في الدولة بصفة عامة.

المطلب الثاني: عائلات النظم الانتخابية:

تُعد الطريقة الأكثر شيوعاً للنظر في أنواع النظم الانتخابية هي تصنيفها وفقاً لمدى ترجمتها للأصوات الوطنية التي تم الفوز بها إلى مقاعد تشريعية، أي مدى تناسبها، والتي تتضح من خلال العلاقة بين إجمالي الأصوات وعدد المقاعد ومستوى الأصوات المهدرة. وانطلاقاً من هذا المعيار، يمكن القول أن هناك عائلتان رئيسيتان من النظم الانتخابية: نظم الأكثرية/الأغلبية ونظم التمثيل النسبي، إضافة إلى نظم مختلطة هي مزيج من العائلتين السابقتين، وداخل هذه العائلات العريضة هناك العديد من أشكال النظم الانتخابية.

أولاً: نظم الأكثرية/الأغلبية:

تقوم نظم الأكثرية/الأغلبية على مبدأ بسيط، فبعد الإدلاء بالأصوات يتم إعلان فوز المرشحين أو الأحزاب التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات (وقد تكون هناك أيضًا شروط إضافية لتحقيق الأغلبية المطلقة من الأصوات)^٧. ويمكن تحديد خمسة أنواع من أنظمة الأكثرية/الأغلبية: نظام الفائز الأول (FPTP)، ونظام الكتلة (BV)، ونظام الكتلة الحزبية (PBV)، ونظام الصوت البديل (AV)، ونظام الجولتين (TRS).

وما يميز نظم الأكثرية/الأغلبية أنها عادة ما تُستخدم ضمن دوائر أحادية التمثيل، ففي نظام "الفائز الأول" يفوز بمقعد الدائرة المرشح الحائز على أعلى عدد من الأصوات، وليس بالضرورة على الأغلبية المطلقة لتلك الأصوات، وعندما يُستخدم هذا النظام في دوائر انتخابية متعددة التمثيل (تلك التي تنتخب أكثر من ممثل واحد لكل منها) يتحول إلى "نظام الكتلة"، حيث يمتلك الناخب عددًا من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها لتمثيل دائرته الانتخابية، ويفوز بمقاعد الدائرة المرشحون الحائزون على أعلى الأصوات، بغض النظر عن نسبة تلك الأصوات، ويتحول هذا النظام إلى نظام الكتلة الحزبية عندما يكون على الناخبين الاقتراع لصالح قوائم حزبية بدلًا من انتخاب المرشحين بشكل فردي^٨.

أما نظم الأغلبية الأخرى، كنظام الصوت البديل أو نظام الجولتين، فتعمل على أساس فوز المرشح المنتخب بالأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين (حيث يُشترط لفوز المرشح الحصول على ما يزيد عن ٥٠% من الأصوات)^٩، وبالنسبة لنظام الجولتين فإنه يقوم على تنظيم العملية الانتخابية على جولتين، فإذا نجح مرشح أو حزب في الحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات يعلن فوزه في الانتخابات، أما إذا لم ينجح مرشح معين أو حزب في الحصول على تلك الأغلبية يتم تنظيم جولة أخرى بين أعلى مرشحين حصولًا على الأصوات في الجولة الأولى. أما في نظام الصوت البديل فيقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية، ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة من

التفضيلات الأولى، أما في حال عدم حصول أي من المرشحين على تلك الأغلبية، يتم إقصاء المرشحين الحاصلين على أدنى الأفضليات واحتساب الأفضليات الثانية على أوراقهم لصالح المرشحين الآخرين، وتكرر العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة^{١٠}.

ثانيًا: نظم التمثيل النسبي:

تتعلق جميع نظم التمثيل النسبي من مبدأ أساسي وهو الترجمة الواعية لحصة الحزب من الأصوات إلى نسبة مقابلة من المقاعد في الهيئة التشريعية، وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي؛ نظام القائمة النسبية ونظام الصوت الواحد المتحول، وتتطلب نظم التمثيل النسبي استخدام الدوائر الانتخابية التي تضم أكثر من عضو، إذ لا يمكن تقسيم مقعد واحد منتخب بشكل متناسب^{١١}.

وتقوم الفكرة الأساسية لنظم التمثيل النسبي على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب من أصوات الناخبين على المستوى الوطني وحصته من مقاعد الهيئة التشريعية التي يتم انتخابها، فعلى سبيل المثال: لو فاز حزب كبير بما نسبته ٤٠% من الأصوات، يجب أن يحصل على ذات النسبة تقريبًا من مقاعد البرلمان، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الصغير الذي يفوز بنسبة ١٠% من الأصوات يجب أن يحصل كذلك على حوالي ١٠% من المقاعد، وكثيرًا ما يُعتقد بأن اللجوء إلى استخدام القوائم الحزبية يزيد من فرص تحقيق النسبية في التمثيل، حيث تقوم الأحزاب السياسية بتقديم قوائم من المرشحين سواء على المستوى الوطني أو المحلي، إلا أنه يمكن أيضًا تحقيق ذلك من خلال نظم الانتخاب التفضيلية كنظام الصوت الواحد المتحول، ففي هذا النظام الانتخابي، يقوم الناخبون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية في الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل^{١٢}.

وتشكل نظم التمثيل النسبي خيارًا شائعًا في العديد من الديمقراطيات الجديدة، وتستخدم حوالي ٢٣ ديمقراطية راسخة بعض أشكال التمثيل النسبي، كما تهيمن نظم التمثيل النسبي على العديد من دول أميركا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا، ويُعد نظام القائمة النسبية الأكثر شيوعًا

من نظم التمثيل النسبي حيث يُستخدم في غالبية الدول التي تتبنى نظم التمثيل النسبي، في حين تستخدم دولتان فقط (جمهورية أيرلندا ومالطا) نظام الصوت الواحد المتحول^{١٣}.

ويمكن إيجاز أبرز مزايا وعيوب نظم الأكثرية/الأغلبية ونظم التمثيل النسبي في الجدول التالي:

النظام	المزايا	العيوب
نظم الأكثرية/الأغلبية Plurality/Majority Systems	- بسيط وسهل الفهم - يساهم في تقوية التمثيل الجغرافي - يسهل ممارسة المساءلة والمحاسبة - يمنح الناخبين خيارات واضحة - يحفز على وجود معارضة متماسكة - يساهم في تشكيل حكومات تتمتع بدعم الأغلبية البرلمانية - يحد من وصول الأحزاب المتطرفة	- يؤدي إلى خلل في نسبة النتائج - قد يؤدي إلى ضياع أعداد كبيرة من الأصوات - يعمل على استبعاد الأحزاب الصغيرة - يحد من تمثيل الأقليات والمرأة
نظم التمثيل النسبي Proportional Representation Systems	- نسبية النتائج - تشجيع التعددية الحزبية - تقليل عدد الأصوات المهدرة أو الضائعة - سهولة انتخاب المرأة - تمثيل أفضل للأقليات - إمكانية ارتفاع مستويات المشاركة	- قد يؤدي إلى ضعف المساءلة والمحاسبة - زيادة احتمالية الحكومات الائتلافية أو حكومات الأقلية - يمكن أن يسهل وصول الأحزاب المتطرفة إلى البرلمان - يعطي سلطة أكبر للأحزاب السياسية

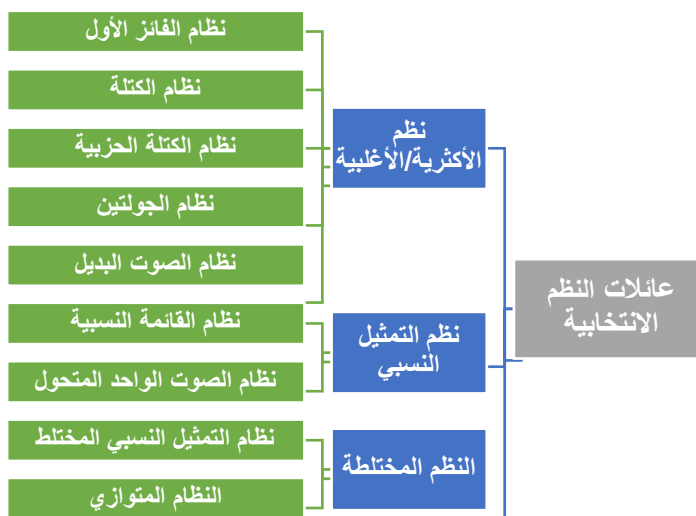
المصادر:

- أشكال النظم الانتخابية، لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستهولم، ٢٠١٢، ص ١٥.

- فرانيسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، باش غاي، بن رايلى، التحول نحو الديمقراطية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥، ص ٣١.

ويتضح مما سبق، أنه ليس من السهل أن نحدد ما هو النظام الانتخابي الأفضل والأكثر ديمقراطية، فلكل نظام مزاياه وعيوبه، ويتوقف الاختيار بدرجة كبيرة على الأهداف والنتائج المرجو تحقيقها من نظام التصويت، حيث يختار أولئك الذين يقدرّون نسبة النتائج أكثر من أي شيء آخر نظام التمثيل النسبي، ولكن آخرين يقولون إن النظام الانتخابي ينبغي له، قبل كل شيء، أن ينتج حكومة مستقرة وفعالة، ويؤكد البعض على أهمية المساواة أمام أغلبية المواطنين، ويجادل آخرون في ضرورة التمثيل الكافي للأقليات، وبالتالي تبرز أهمية معرفة نقاط قوة وضعف كل نظام في ضوء ما هو متوقع من النظام الانتخابي الملائم^{١٤}.

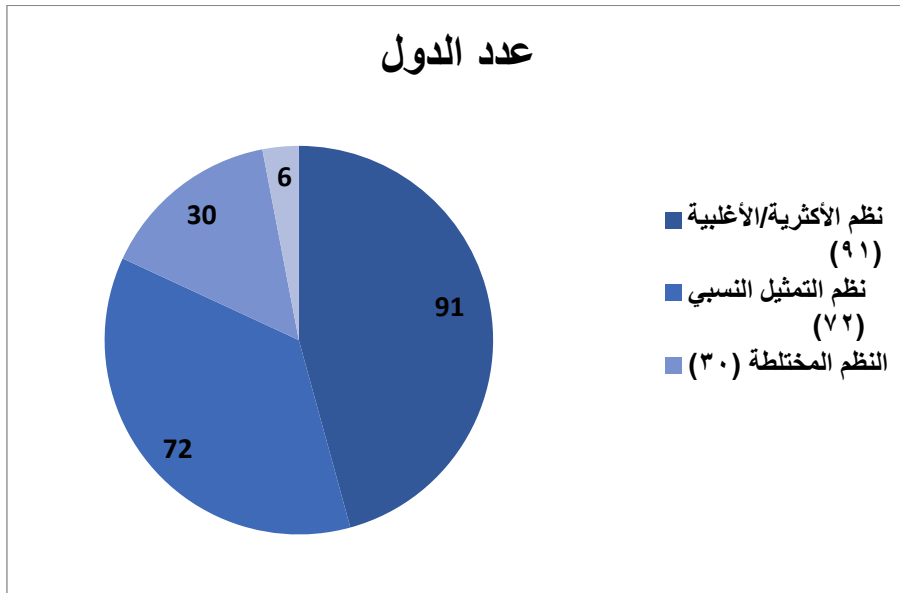
وبجانب العائلتين السابقتين من النظم الانتخابية، توجد نظم انتخابية مختلطة تقوم على أساس الاستفادة من ميزات كل من نظم الأكثرية/الأغلبية ونظم التمثيل النسبي، وعليه، يتركب النظام المختلط من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما البعض ويعملان بشكل متوازي، ويتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل نفس الناخبين حيث تجتمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في الهيئة التي يتم انتخابها^{١٥}، وهو ما سنعرض له بالتفصيل في المطلب التالي من هذا المبحث.



شكل رقم (١): يوضح عائلات النظم الانتخابية

جدير بالذكر أن هناك نظم انتخابية أخرى لا يمكن تصنيفها ضمن أي من نظم الأغلبية أو التمثيل النسبي أو المختلطة، منها على سبيل المثال "نظام الصوت الواحد غير المتحول"، والذي يُستخدم ضمن دوائر انتخابية متعددة التمثيل، ويتمحور حول المرشح الفردي، حيث يملك الناخب صوتًا واحدًا^{١٦}.

إضافة إلى ما تقدم، ينبغي التأكيد أن التجربة العملية في اختيار وتصميم النظم الانتخابية حول العالم أثبتت أن النظام الانتخابي لا يتم تصميمه بصورة نظرية بمعزل عن الواقع، فالعوامل السياسية والاجتماعية الخاصة بكل دولة تلعب دورًا حاسمًا في هذا الصدد، ولا يوجد نموذج واحد يصلح للتطبيق في جميع الدول، بل يجب على كل دولة أن تختار النظام الانتخابي الذي يتلاءم مع ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا الأهداف المرجوة تحقيقها من النظام الانتخابي، ومن ثمَّ يكون النظام الانتخابي الأصلح للدولة هو الذي يتفق مع أهدافها وتعود مزاياه بفوائد أكبر مقارنة بعيوبه.



شكل رقم (2): يوضح عدد الدول بحسب عائلات النظم الانتخابية^{١٧}

المطلب الثالث: مزايا وعيوب النظم الانتخابية المختلطة:

يمكن تعريف النظم الانتخابية المختلطة بأنها "الجمع بين صيغ انتخابية مختلفة (الأكثرية/الأغلبية والتمثيل النسبي) من أجل انتخاب هيئة واحدة"، والسمة المميزة في النظم المختلطة هي أن إحدى الصيغتين يجب أن تخصص المقاعد اسميًا (أي بأسماء المرشحين الأفراد)، ويجب أن تخصص الصيغة الأخرى المقاعد بالقوائم، ويعني التصويت الاسمي أن الناخبين يصوتون للمرشحين بالاسم، ويتم توزيع المقاعد على المرشحين الأفراد على أساس الأصوات التي يحصلون عليها، ويتوافق تخصيص المقاعد بالقوائم مع إجراءات التصويت في أنظمة التمثيل النسبي بالقوائم، وعادة ما يدلي كل ناخب بأصوات منفصلة في كل صيغة انتخابية (صوت لمرشح فردي وصوت لقائمة)^{١٨}. ومن ثم فإن النظم الانتخابية المختلطة تتميز بالجمع بين التصويت الاسمي والتصويت بنظام القائمة النسبية، بمعنى الجمع بين مبادئ الأغلبية والتمثيل النسبي في نظام انتخابي واحد.

ونشأت النظم الانتخابية المختلطة في محاولة من الساسة وصناع القرار للجمع بين "أفضل ما في النظامين الأغليبي والنسبي" لتحقيق المساواة المباشرة للأعضاء عن الدوائر التي يتم انتخابهم فيها، إضافة إلى التمثيل النسبي للتفضيلات الحزبية المتنوعة، وكان يُنظر -في بداية الأمر- إلى هذا النوع من النظم الانتخابية على أنه شكل نادر من أشكال النظم الانتخابية الذي ابتكرته ألمانيا، وذلك قبل أن تشهد تسعينيات القرن العشرين تبنيه من قبل عدد من البلدان^{١٩}.

وقبل تسعينيات القرن العشرين، كانت النظم الانتخابية المختلطة مرتبطة بدولة ديمقراطية واحدة فقط، وهي ألمانيا الغربية، وكان نظامها الانتخابي يُطلق عليه مجموعة من الألقاب المختلفة، على سبيل المثال: "العضوية المختلطة النسبية" Mixed member proportional، و"النسبية التعويضية" Compensatory PR، و"النسبية الشخصية" Personalized PR، و"الصوتان" Two-vote، وكانت النظم المختلطة حينها محل رفض لفترة طويلة باعتبارها "أشكالًا شاذة"، أو "صيغًا انتقالية"، أو ربما "حالات من

التلاعب الصرف محكوم عليها بالزوال"، ويرجع هذا الرأي في المقام الأول إلى حقيقة مفادها أن النظم المختلطة كانت تُطبق - باستثناءات قليلة- فقط في البلدان التي لا يوجد بها أي سجل لممارسة ديمقراطية ممتدة، ولكن منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، أصبحت النظم المختلطة رائجة وأكثر شعبية^{٢٠}.

وتقوم النظم الانتخابية المختلطة على أساس الاستفادة من المزايا الإيجابية الموجودة في كل من نظم الأكثرية/الأغلبية ونظم التمثيل النسبي، حيث يوجد في النظام المختلط نظامان انتخابيان، يستخدمان صيغة مختلفة عن بعضهما البعض ويعملان جنباً إلى جنب، ويجري الإدلاء بالأصوات من قبل نفس الناخبين، والمساهمة في انتخاب الممثلين وفقاً لكلا النظامين، وأحد هذين النظامين هو نظام الأكثرية/الأغلبية، وعادة ما يكون نظام الفائز الأول، والآخر هو نظام القائمة النسبية^{٢١}. كما تميل معظم النظم المختلطة إما نحو نظام الأغلبية أو نحو نظام التمثيل النسبي في تأثيراتها الإجمالية^{٢٢}.

وفي حين يزعم المؤيدون للنظم الانتخابية المختلطة أن هذا النوع من النظم يجمع بين أفضل ما في النظامين الأغلي والنسبي، يصف "سارتوري" النظام المختلط بأنه "هجين ينتج الأوغاد ويجمع بين عيوبهما" (A bastard-producing hybrid which combines their defects)، ويؤكد أن النظم الانتخابية يجب أن يكون لها منطق واحد يتوافق مع أغراضها - إما "التصويت الصادق" (Sincere voting) في ظل التمثيل النسبي، وهو ما يعني أن الناخبين قد يعبرون بحرية عن تفضيلاتهم الأولى، أو "التصويت الاستراتيجي" (Strategic voting) في ظل الأكثرية/الأغلبية، وهو ما يعني أن الناخبين يركزون أصواتهم على الفائزين المحتملين، ويرى "سارتوري" أن استراتيجية مطالبة الناخبين باتخاذ خيارات صادقة واستراتيجية في آن واحد "هي طريقة أكيدة لإرباك سلوكهم الانتخابي، فضلاً عن كونها طريقة محتملة للحصول على برلمانات لا يمكنها خدمة أي غرض"^{٢٣}.

ويوجد شكلان أو نوعان رئيسيان للنظم الانتخابية المختلطة؛ فعندما تكون نتائج النوعين (أو النظامين الأغلي والنسبي) من الانتخابات مرتبطة، مع اعتماد تخصيص مقاعد التمثيل النسبي على نتائج مقاعد الدوائر الانتخابية الأكثرية/الأغلبية، وتعويض أي عدم تناسب ينشأ

في تلك الدوائر، يُطلق على النظام "نظام التمثيل النسبي المختلط" أو "نظام العضوية المختلطة" (MMP) Mixed Member Proportional، وعندما تكون نتائج النوعين من الانتخابات منفصلتين ومتميزتين ولا تعتمدان على بعضهما البعض في تخصيص المقاعد، يُطلق على النظام الانتخابي "النظام المتوازي" Parallel system، وفي حين أن نظام التمثيل النسبي المختلط يؤدي عمومًا إلى نتائج متناسبة، فإن النظام المتوازي من المرجح أن يعطي نتائج يكون التناسب فيها في مكان وسط بين نظام الأكثرية/الأغلبية ونظام التمثيل النسبي^{٢٤}.

أولاً: نظام التمثيل النسبي المختلط:

في ظل نظام التمثيل النسبي المختلط، تُمنح مقاعد التمثيل النسبي للتعويض عن أي خلل في التناسب نشأ عن نتائج مقاعد الدوائر الفردية، على سبيل المثال، إذا فاز أحد الأحزاب بنسبة ١٠% من الأصوات على المستوى الوطني ولكن لم يفز بأي مقاعد في الدوائر الفردية، فسيتم منحه ما يكفي من المقاعد من قوائم التمثيل النسبي لرفع تمثيله إلى ١٠% من المقاعد في الهيئة التشريعية، ويُستخدم نظام التمثيل النسبي المختلط في كل من ألبانيا وبوليفيا وألمانيا والمجر وإيطاليا وليسوتو والمكسيك ونيوزيلندا وفنزويلا^{٢٥}.

ورغم أن نظام التمثيل النسبي المختلط مصمم لإنتاج نتائج متناسبة، فمن الممكن أن يكون عدم التناسب في نتائج الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد كبيرًا لدرجة أن مقاعد القوائم لا يمكنها تعويضه بالكامل، وهذا الأمر أكثر احتمالًا عندما يتم تحديد الدوائر الانتخابية بنظام التمثيل النسبي على المستوى الإقليمي وليس على المستوى الوطني، ومن ثمّ يمكن للحزب الفوز بعدد أكبر من مقاعد الأغلبية في منطقة أو إقليم مما قد يحق له الحصول عليه من خلال التصويت لحزبه بالقائمة النسبية في المنطقة، وللتعامل مع هذا، يمكن زيادة عدد مقاعد الهيئة التشريعية قليلًا، وتسمى المقاعد الإضافية "تفويضات زائدة" وقد حدث هذا في الانتخابات في ألمانيا كما حدث أيضًا في نيوزيلندا^{٢٦}.

ويتميز نظام التمثيل النسبي المختلط بأنه يحتفظ بفوائد التناسب التي تتمتع بها أنظمة التمثيل النسبي، وفي الوقت ذاته يضمن أيضًا ربط الممثلين المنتخبين بالدوائر الجغرافية، إلا أن ما يعيب هذا النظام أنه يخلق فئتين من المشرعين؛ مجموعة مسؤولة في المقام الأول وخاضعة لدائرة انتخابية محددة، ومجموعة أخرى من قائمة الحزب على المستوى الوطني دون روابط جغرافية وتكون خاضعة للحزب، وقد يكون لهذا الأمر تداعيات على تماسك ممثلي الحزب المنتخبين داخل البرلمان، كما أن نظام التمثيل النسبي المختلط كونه نظامًا انتخابيًا متناسبًا به مثل عيوب نظام التمثيل النسبي الصرف وإن كان بدرجة أقل، وبالتالي فهو يشترك في العديد من المزايا والعيوب لنظم التمثيل النسبي^{٢٧}، فضلًا عن أن التصويت للممثل المباشر في الدوائر الفردية يكون أقل في الأهمية والتأثير من تصويت التمثيل النسبي في تحديد التكوين العام للهيئة التشريعية، مما قد يخلق فئتين من الممثلين حيث يتمتع ممثلو التمثيل النسبي بنفوذ أكبر في الممارسة العملية^{٢٨}.

ثانيًا: النظام المتوازي:

يستخدم النظام المتوازي أيضًا كلاً من مكونات التمثيل النسبي والأغلبية/الأكثرية، ولكن على عكس نظام التمثيل النسبي المختلط، لا يعوض مكون التمثيل النسبي في النظام عن أي تفاوت في التناسب داخل الدوائر الانتخابية الفردية، وفي النظام المتوازي -كما هو الحال في نظام التمثيل النسبي المختلط- يجوز لكل ناخب أن يتلقى إما ورقة اقتراع واحدة تُستخدم للإدلاء بصوته لكل من المرشح وحزبه، كما هو الحال في كوريا الجنوبية، أو ورقتي اقتراع منفصلتين، واحدة لمقعد الأغلبية/الأكثرية وأخرى لمقاعد التمثيل النسبي، كما هو الحال على سبيل المثال في اليابان وليتوانيا وتايلاند^{٢٩}.

وتُستخدم الأنظمة المتوازية حاليًا في ٢١ دولة تقريبًا وكانت سمة من سمات تصميم النظم الانتخابية على مدى الثلاثة عقود الماضية^{٣٠}، ربما لأنها تبدو وكأنها تجمع بين فوائد قوائم التمثيل النسبي وفوائد النظام الأغلبي في آن واحد، أو بعبارة أخرى هي في مساحة وسط بين نظم التمثيل النسبي ونظم الأغلبية.

وتُطبق كلاً من أرمينيا وغينيا (كوناكري) واليابان وكوريا الجنوبية وباكستان والفلبين وروسيا وسيشيل وتايلاند وتيمور الشرقية وأوكرانيا الدوائر الانتخابية بنظام الانتخاب الفردي (الفائز الأول) إلى جانب مكون التمثيل النسبي للقوائم، بينما تستخدم أذربيجان وجورجيا وكازاخستان وليتوانيا وطاجيكستان نظام الجولتين لمكون الدائرة الانتخابية الفردية في أنظمتها المختلطة^{٣١}.

وتميل بعض الدول إلى تبني نوع من التوازن بين نسبة مقاعد النظام النسبي ومقاعد النظام الأغلبي، وذلك مثل أرمينيا (٤٣% للنسبي و٥٧% للأغلبي)، واليابان (٣٨% للنسبي و٦٢% للأغلبي) وليتوانيا وروسيا وأوكرانيا (٥٠% للنسبي و٥٠% للأغلبي)، كما تميل دول أخرى إلى تغليب نظام معين على آخر في نسبة المقاعد المخصصة لكل نظام، مثل: كوريا الجنوبية (١٩% للنسبي و٨١% للأغلبي)، والفلبين وتايلاند (٢٠% للنسبي و٨٠% للأغلبي)، وتونس (٨٠% للنسبي و٢٠% للأغلبي)^{٣٢}. ولاشك أن اختيار كل دولة لنسبة مقاعد الدوائر الفردية ونسبة مقاعد التمثيل النسبي في إطار النظام المختلط، يعطي مرونة كبيرة للتحرك إما بالاقتراب نحو نظم الأغلبية أو نظم التمثيل النسبي أو بتبني موقع متوازن بينهما وذلك بحسب أهداف كل دولة والنتائج المراد تحقيقها عبر تبني النظام الانتخابي المختلط.

وتتميز النظم المتوازنة أنها تعطي نتائج تقع في مكان ما بين الأكثرية/الأغلبية الصرفة وأنظمة التمثيل النسبي الصرف، بالإضافة إلى إمكانية مكافأة أحزاب الأقلية الصغيرة التي لم تتجح في انتخابات الأكثرية/الأغلبية على أصواتها من خلال الفوز بمقاعد في التمثيل النسبي خاصة عندما يكون هناك عدد كافٍ من مقاعد التمثيل النسبي، فضلاً عن أن النظام المتوازي من المفترض - من الناحية النظرية- أن يؤدي إلى تفتيت النظام الحزبي بشكل أقل من النظام الانتخابي النسبي الصرف^{٣٣}.

أما العيب الرئيسي للنظم المتوازنة هو أنها لا تضمن التناسب العام وقد لا تزال بعض الأحزاب غير ممثلة في الهيئات التشريعية على الرغم من فوزها بحصة من الأصوات، كما أن

النظم المتوازية لها عيوب مماثلة لنظام التمثيل النسبي المختلط من حيث أنها تخاطر بإنشاء فئتين من الممثلين يتمتعان بنفوذ غير متساوٍ على عملية صنع القرار، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون النظم المتوازية معقدة وتترك الناخبين في حيرة بشأن نتائج الانتخابات^{٣٤}.

ويمكن إيجاز أبرز مزايا وعيوب النظم الانتخابية المختلطة في الجدول التالي:

العيوب	المزايا	النظام
- نظام أكثر تعقيداً من غيره - قد يؤدي إلى ظهور شريحتين مختلفتين من الممثلين المنتخبين	- نسبية النتائج - التعددية الحزبية - تقوية التمثيل الجغرافي - تمكين المساءلة والمحاسبة - الحد من عدد الأصوات المهدرة	نظام التمثيل النسبي المختلط Mixed Member Proportional
- نظام أكثر تعقيداً من غيره - لا يضمن نسبية النتائج - قد يؤدي إلى ظهور شريحتين مختلفتين من الممثلين المنتخبين	- التعددية الحزبية - سهولة التوافق عليه أكثر من غيره - من النظم الانتخابية - تمكين المساءلة والمحاسبة - تقليل عدد الأصوات المهدرة - تشرذم حزبي أقل من نظم التمثيل النسبي. - تمثيل الأقليات	النظام المتوازي Parallel system

المصادر: - أشكال النظم الانتخابية، لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سكهولم، ٢٠١٢، ص ١٥.

- فرانيسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، ياش غاي، بن رايلي، التحول نحو الديمقراطية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥، ص ٣١.

ومما سبق، فإن هناك نوعين رئيسيين من النظم المختلطة؛ أولهما نظام التمثيل النسبي المختلط، والذي يجمع بين الدوائر الانتخابية الفردية والقائمة النسبية مع استخدام مقاعد التمثيل النسبي للتعويض عن أي تفاوت في التناسب ناتج عن نتائج مقاعد الدوائر الانتخابية

الفردية، وثانيهما النظام المتوازي والذي يجمع أيضًا بين انتخابات الدوائر الفردية وانتخابات القائمة النسبية دون ارتباط بينهما، حيث لا يؤثر كلا المسارين على بعضهما البعض، ولا تعوض مقاعد التمثيل النسبي عن أي تفاوت في التناسب ناتج عن انتخابات الدوائر الفردية، ولذا سُمي بالنظام المتوازي.

وجملة القول أنه يمكن اعتبار نظام التمثيل النسبي المختلط نظامًا خاصًا للتمثيل النسبي مصممًا لدمج المكون الجغرافي الشخصي للنظام الأغليبي، في حين أن النظام المتوازي هو نظام انتخابي أغليبي معدّل لاستيعاب بعض تمثيل الأقليات، وفي حين يؤكد نظام التمثيل النسبي المختلط على التناسب، فإن النظام المتوازي يعطي الأولوية لسهولة تشكيل الأغلبية. كما يتضح أن تحول بعض الدول نحو وجود نوعين من نظم الانتخاب في إطار عملية انتخابية واحدة ربما يعطي مرونة وسبيلًا جيدًا للخروج من حالة عدم الاستقرار السياسي وللوصول إلى توافق حول النظام الانتخابي المستخدم، وذلك عبر المزج بين نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي ضمن النظام الانتخابي المختلط.

المبحث الثاني: دراسة حالة نيوزيلندا

كانت نيوزيلندا تعتبر مثالًا بارزًا لبلد يتبنى نظام الفائز الأول (FPTP)، ولكن بعد استفتاءين في أوائل تسعينيات القرن العشرين، تبنت نيوزيلندا نظام التمثيل النسبي المختلط (MMP) في برلمان أحادي المجلس يضم حوالي ١٢٠ عضوًا^{٣٥}. ونعرّف فيما يلي بالنظام الانتخابي الجديد الذي تبنته نيوزيلندا منذ أوائل التسعينيات، ودوافع هذا التغيير، وكذا النتائج المتحققة جراء تبني النظام المختلط، فضلًا عن تقييم هذه التجربة ككل بعد مرور عدد كافٍ من السنوات والاستحقاقات الانتخابية.

المطلب الأول: التعريف بالنظام الانتخابي الجديد:

يجمع نظام التمثيل النسبي المختلط (MMP) في نيوزيلندا بين أعضاء البرلمان المنتخبين من دوائر انتخابية ذات عضو واحد (٦٠% من مقاعد البرلمان) وأعضاء منتخبين من قوائم حزبية يتم إعدادها على المستوى الوطني (٤٠% من مقاعد البرلمان)، وهو مصمم لإنتاج هيئة تشريعية يكون تكوينها الحزبي الإجمالي متناسبًا تقريبًا مع الدعم الوطني للأحزاب السياسية (نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب على الصعيد الوطني).

وكما يضمن النظام الانتخابي الجديد تمثيل الأحزاب بشكل متناسب مع ما نالته من دعم على المستوى الوطني، يتضمن أيضًا عنصرًا من عناصر تمثيل الدوائر الانتخابية من خلال اشتراط انتخاب أكثر من نصف أعضاء البرلمان بشكل مباشر في دوائر انتخابية ذات عضو واحد، على أساس التمثيل الفردي المباشر (نظام الفائز الأول). وبالتالي، يتمتع كل ناخب بصوتين: صوت واحد لعضو الدائرة الانتخابية والآخر لحزب سياسي، وبمجرد تحديد الأعضاء الفائزين في الدوائر الانتخابية، يتم استكمال عضوية مجلس النواب بمرشحين يتم اختيارهم من قوائم الأحزاب لإنتاج التناسب الإجمالي، ومن أجل منع تمثيل عدد كبير من الأحزاب الصغيرة في مجلس النواب، يجب على الأحزاب استيفاء عتبة (٥%) من الأصوات على الصعيد الوطني، أو أن يفوز لها -على الأقل- مرشح فردي من دائرة انتخابية، قبل أن يحق لأي حزب الحصول على مقاعد في مجلس النواب^{٣٦}.

المطلب الثاني: دوافع تغيير النظام الانتخابي:

أنتج نظام الفائز الأول (FPTP) نتائج مشوهة للغاية في نيوزيلندا، خاصة في انتخابات عامي ١٩٧٨ و ١٩٨١، وفي كلا الاستحقاقين الانتخابيين احتفظ الحزب الوطني (National Party) بمنصبه بأغلبية مطلقة من المقاعد في مجلس النواب على الرغم من فوزه بأصوات أقل على مستوى البلاد ككل مقارنة بحزب العمال (Labour Party). وبالإضافة إلى ذلك، شهدت تلك الانتخابات فوز الحزب الثالث في الترتيب آنذاك، حزب الائتمان الاجتماعي (Social Credit Party)، بحصة كبيرة من الأصوات مقابل عدد محدود للغاية من المقاعد (١٦% من الأصوات في عام ١٩٧٨ و ٢١% في عام ١٩٨١، في مقابل الفوز بمقعد واحد ومقعدين فقط، على التوالي، في البرلمان الذي كان يضم ٩٢ مقعدًا في ذلك الوقت)^{٣٧}.

وفي ضوء هذه النتائج المشوهة، تم تشكيل اللجنة الملكية (Royal Commission) في عام ١٩٨٤ لدراسة النظام الانتخابي الأمثل لواقع البلد، وأوصى تقريرها عام ١٩٨٦ (المسمى نحو ديمقراطية أفضل)، بتبني نظام تصويت مماثل للنظام الألماني (نظام مختلط)، وأكدت اللجنة أنه على أساس المعايير العشرة التي وضعتها للحكم على أنظمة التصويت^{٣٨}، فإن نظام التمثيل النسبي المختلط يجب تفضيله على جميع الأنظمة الأخرى. وفي استفتاء أولي، عقد في عام ١٩٩٢، اختار ما يقرب من ٨٥% من الناخبين تغيير نظام التصويت القائم (الفائز الأول)؛ وتم اعتماد النظام الانتخابي الجديد بعد استفتاء ثانٍ فضل فيه ٥٤% من الناخبين نظام التمثيل النسبي المختلط، وكما هو الحال في ألمانيا، في الانتخابات البرلمانية في نيوزيلندا، يتمتع الناخبون بصوتين - أحدهما لحزب سياسي في دائرة انتخابية وطنية، والآخر لمرشح في دائرة انتخابية ذات عضو واحد، ولا يزال هذا النظام الانتخابي الجديد قائماً في نيوزيلندا حتى اليوم^{٣٩}.

ولعل السبب والدافع الرئيسي لتغيير النظام الانتخابي في نيوزيلندا يكمن في تحقيق قدر أكبر من التناسب في التمثيل^{٤٠}، ففي حقيقة الأمر أنه كانت هناك حالة واضحة من عدم الرضا عن التمثيل الناقص بصورة واضحة للأحزاب الصغيرة. ففي عام ١٩٩٠، حصلت الأحزاب الصغيرة في نيوزيلندا مجتمعة على ١٨% من الأصوات الشعبية ولكنها حصلت على ١% فقط من المقاعد في البرلمان، وتفاقم هذا الوضع في عام ١٩٩٣، عندما فازت الأحزاب الصغيرة بنسبة ٤% فقط من المقاعد على الرغم من حصولها على أكثر من ٣٠% من الأصوات الشعبية^{٤١}.

لذا جاء التحول إلى نظام التمثيل النسبي المختلط بدافع من الاستياء الواسع النطاق إزاء التمثيل الناقص غير المتناسب للأحزاب الصغيرة الناشئة، وعدم الاستجابة الملحوظة لعلاج هذا الخلل من جانب السلطة التنفيذية، مدعومة في ذلك من الأغلبية البرلمانية والتي حظيت بأقل من ٥٠% من الأصوات الشعبية^{٤٢}.

المطلب الثالث: نتائج تبني النظام الانتخابي الجديد:

لا شك أن تبني نظام التمثيل النسبي المختلط (MMP) في نيوزيلندا كان له العديد من الآثار والنتائج خاصة فيما يتعلق بالدافع الرئيسي لتبني هذا النظام وهو تحقيق قدر أكبر من التناسب في التمثيل. وتشير نتائج الانتخابات منذ عام ١٩٩٦ (أول انتخابات تُجرى بالنظام الجديد) إلى تغيير رئيسي نجم عن تبني نظام التمثيل النسبي المختلط، حيث أدى لضمان "العدالة بين الأحزاب السياسية"، وإلى هبوط مؤشر عدم التناسب "Index of disproportionality" من متوسط ١١% في الانتخابات البرلمانية السبعة عشر التي أُجريت بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٩٣ بنظام الفائز الأول (FPTP)، إلى متوسط ٣% في أول ثلاث انتخابات أُجريت بالنظام الانتخابي الجديد، في حين أنه في جميع الاستحقاقات الانتخابية التي أُجريت في نيوزيلندا من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٩٣، حصل أحد الحزبين الأكبر حجمًا في البلاد - حزب العمال أو الحزب الوطني - على الأغلبية المطلقة في مجلس النواب^{٤٣}.

وكما كان متوقعًا، فإن الانتقال إلى نظام التمثيل النسبي المختلط بدءًا من عام ١٩٩٦ يعني أن العديد من الأحزاب يمكنها كسب التمثيل، حتى مع حصص تصويت صغيرة نسبيًا، فعلى سبيل المثال، يضم البرلمان السادس في نيوزيلندا في عصر النظام الانتخابي الجديد، والذي انتُخب في عام ٢٠١١، ثمانية أحزاب سياسية ممثلة، ويمثل أحزاب الوطني والعمال والخضر ١٠٧ من مقاعد برلمان عام ٢٠١١ البالغ عددها ١٢١ مقعدًا، مما يترك ١٤ مقعدًا مقسمة بين خمسة أحزاب^{٤٤}.

ولقد أدى تبني نظام التمثيل النسبي المختلط إلى تغيير تكوين الحكومات والبرلمانات بشكل أساسي، فبينما كانت حكومات الأغلبية ذات الحزب الواحد تحكم في ظل نظام الفائز الأول، فإن الحكومات الائتلافية هي القاعدة في ظل نظام التمثيل النسبي المختلط، كما زاد العدد الفعلي للأحزاب في البرلمان النيوزيلندي تزامنًا مع تبني النظام الانتخابي الجديد، مما يشير إلى التحول من نظام الحزبين إلى نظام التعددية الحزبية، وقد أدى هذا التوازن إلى تقليص هيمنة السلطة التنفيذية وزيادة سلطة البرلمان في كبح جماح السلطة التنفيذية، حيث

تتطلب مشاريع القوانين عمومًا -في ظل النظام الانتخابي الجديد- دعم أحزاب متعددة لتميرها^{٤٥}.

وطبقًا لمؤشر "عدد الأحزاب البرلمانية الفعالة"، والذي يحسب الأحزاب عن طريق ترجيحها حسب أحجامها، فإن نتائج الانتخابات الست الأولى التي أجريت في نيوزيلندا بموجب نظام التمثيل النسبي المختلط، تؤكد الابتعاد عن هيمنة الحزبين إلى نظام برلماني متعدد الأحزاب، ولكنه أيضًا يعكس وجود حزبين قويين، بالإضافة إلى أحزاب أصغر مختلفة، ونتيجة لذلك، كانت مفاوضات الائتلاف الحاكم تدور دائمًا حول أحد الأحزاب الكبيرة (حزب العمال أو الحزب الوطني) والعديد من الشركاء الأصغر حجمًا^{٤٦}.

ونعرض فيما يلي لعدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب النيوزيلندية في ظل النظام الانتخابي المختلط:

الانتخابات البرلمانية	الأحزاب	عدد المقاعد	الانتخابات البرلمانية	الأحزاب	عدد المقاعد
انتخابات عام ١٩٩٦	الحزب الوطني	٤٤	انتخابات عام ١٩٩٩	الحزب الوطني	٣٩
	حزب العمال	٣٧		حزب العمال	٤٩
	حزب التحالف	١٣		حزب الخضر	٧
	حزب نيوزيلندا أولًا	١٧		حزب نيوزيلندا أولًا	٥
	حزب العمل	٨		حزب العمل	٩
	أحزاب أخرى	١		حزب التحالف	١٠
				أحزاب أخرى	١
انتخابات عام ٢٠٠٢	الحزب الوطني	٢٧	انتخابات عام ٢٠٠٥	الحزب الوطني	٤٨
	حزب العمال	٥٢		حزب العمال	٥٠
	حزب الخضر	٩		حزب الخضر	٦
	حزب نيوزيلندا أولًا	١٣		حزب نيوزيلندا أولًا	٧
	حزب العمل	٩		حزب الماوري	٤
	حزب مستقبل متحد	٨		حزب مستقبل متحد	٣
	أحزاب أخرى	٢		أحزاب أخرى	٣
انتخابات عام ٢٠٠٨	الحزب الوطني	٥٨	انتخابات عام ٢٠١١	الحزب الوطني	٥٩
	حزب العمال	٤٣		حزب العمال	٣٤
	حزب الخضر	٩		حزب الخضر	١٤
	حزب العمل	٥		حزب نيوزيلندا أولًا	٨
	حزب الماوري	٥		حزب الماوري	٣

٣	أحزاب أخرى		٢	أحزاب أخرى	
٥٦	الحزب الوطني	انتخابات عام ٢٠١٧	٦٠	الحزب الوطني	انتخابات عام ٢٠١٤
٤٦	حزب العمال		٣٢	حزب العمال	
٨	حزب الخضر		١٤	حزب الخضر	
٩	حزب نيوزيلندا أولاً		١١	حزب نيوزيلندا أولاً	
١	حزب العمل		٢	حزب الماوري	
			٢	أحزاب أخرى	
٤٨	الحزب الوطني	انتخابات عام ٢٠٢٣	٣٣	الحزب الوطني	انتخابات عام ٢٠٢٠
٣٤	حزب العمال		٦٥	حزب العمال	
١٥	حزب الخضر		١٠	حزب الخضر	
٨	حزب نيوزيلندا أولاً		١٠	حزب العمل	
١١	حزب العمل		٢	حزب الماوري	
٦	حزب تي باتي ماوري				

جدول من إعداد الباحث يوضح عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب النيوزيلندية في الانتخابات البرلمانية في ظل نظام التمثيل النسبي المختلط خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٣)

المصدر: الموقع الإلكتروني للجنة انتخابات نيوزيلندا: <https://vote.nz>

ويتضح لنا من الجدول السابق عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة من المقاعد في جميع الاستحقاقات الانتخابية التي أجريت في ظل نظام التمثيل النسبي المختلط (بعكس ما كان قائماً في ظل نظام الفائز الأول) باستثناء انتخابات عام ٢٠٢٠ حيث فاز فيها حزب العمال النيوزيلندي بـ ٥٤% من مقاعد البرلمان، واستطاع أن يشكل الحكومة منفرداً قبل أن ترجع نيوزيلندا لظاهرة الحكومات الائتلافية مرة أخرى في الانتخابات التالية (عام ٢٠٢٣)^٧ في ظل عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة من المقاعد، كما زاد عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان حيث كان يتراوح من ٥ إلى ٨ أحزاب ممثلة خلال عشر استحقاقات انتخابية في ظل النظام الانتخابي المختلط، فضلاً عن أن هذه التعددية الحزبية كانت تتسم بوجود حزبين كبيرين (الوطني والعمال) وأحزاب أخرى متوسطة (الخضر ونيوزيلندا أولاً والعمل) وأحزاب أخرى صغيرة.

ومما سبق، فليس مستغرباً أن تتحول نيوزيلندا من دولة اعتادت على حكومات الأغلبية ذات الحزب الواحد إلى دولة تحكمها ائتلافات حزبية، فبعد الانتخابات الأولى بنظام التمثيل

النسبي المختلط، تولى حزبان الحكم في نيوزيلندا، كما زادت درجة التشاور بين الحكومة وأحزاب المعارضة في برلمانات نظام التمثيل النسبي المختلط.

واتساقًا مع تصور اللجنة الملكية (Royal Commission) المعنية بشكل النظام الانتخابي، أن البرلمان في ظل نظام التمثيل النسبي المختلط سوف يمثل جماعة "الماوري Maori" (الأقلية البولينية الأصلية في نيوزيلندا) وغيرها من الجماعات ذات المصالح الخاصة مثل النساء والآسيويين وسكان جزر المحيط الهادئ بشكل أكثر فعالية، فقد حدث هذا بالفعل، فقد وصلت نسبة تمثيل الماوري إلى ١٦% من أعضاء الهيئة التشريعية - وهو ما يتناسب تقريبًا مع نسبة الماوري من السكان-، وارتفعت نسبة عضوات البرلمان من ٢١% في عام ١٩٩٣ إلى متوسط ٢٩% في البرلمانات الثلاثة الأولى التي تبنت نظام التمثيل النسبي المختلط، خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢، كذلك ارتفعت نسبة أعضاء البرلمان من جزر المحيط الهادئ من ١% إلى ٣%، وارتفع عدد أعضاء البرلمان الآسيويين من صفر إلى ٢%^{٤٨}.

نجد كذلك أن الأحزاب السياسية في نيوزيلندا قد بدأت تتأقلم مع النظام الانتخابي الجديد بالتدريج، حيث شرعت الأحزاب النيوزيلندية -تماشياً مع المنطق الجديد لنظام التمثيل النسبي المختلط والذي يعطي أهمية كبيرة لمقاعد التمثيل النسبي على المستوى الوطني- في الأشهر الـ ٢٤ التي سبقت انتخابات عام ١٩٩٦ (أول انتخابات يتم إجرائها بالنظام الجديد) في الإعلان عن نفسها بصورة واسعة وزيارة المناطق التي لم تشهد إعلانات الحزب أو تواجده من قبل، فعلى سبيل المثال، في أواخر عام ١٩٩٤، وضع حزب العمال إعلانات في كل صحيفة مجتمعية محلية في نيوزيلندا - بما في ذلك بعض الصحف التي لم يسبق لها أن شهدت إعلانات حزب العمال- كما بدأ الحزب الوطني أنشطة حملته الانتخابية، وخاصة في المناطق التي تقطنها الطبقة العاملة، وعلى نحو مماثل، خلال حملة عام ١٩٩٦، خصصت جميع الأحزاب موارد كبيرة لإرسال تغطية شاملة وإرسال كتيبات عامة إلى الأسر في جميع أنحاء البلاد^{٤٩}.

وفي انتخابات عام ١٩٩٩، وهي الانتخابات الثانية التي تُجرى في نيوزيلندا في ظل نظام التمثيل النسبي المختلط، كان الدرس السياسي الذي تعلمته الأحزاب السياسية بوضوح هو الحاجة إلى الإشارة إلى نواياها في تشكيل الائتلاف الحاكم بعد الانتخابات، فقد دفعت المشاحنات المعقدة التي أعقبت انتخابات عام ١٩٩٦، والحكومة الائتلافية غير المتوقعة بين الحزب الوطني وحزب نيوزيلندا أولاً، حزبي العمال والتحالف، على سبيل المثال، إلى بناء ميثاق ائتلافي مفصل، وبالتالي تهدئة حالة عدم اليقين لدى الناخبين، ويمكننا أن نرى أيضاً دليل "التعلم السياسي" في انتخابات عام ١٩٩٩ في أنماط أنشطة الحملات الانتخابية للأحزاب، والتي استجابت بشكل أكثر فعالية لإملاءات نظام التمثيل النسبي المختلط وتعظيم أصوات القائمة، حيث خصصت الأحزاب جزءاً أكبر من ميزانيات حملاتها للحملات الإجمالية، وأقل لحملات الدوائر الانتخابية الفردية لكسب أصوات الناخبين^{٥٠}.

وقد أوضح "روبرت بيدن" (الرئيس التنفيذي السابق للجنة الانتخابات في نيوزيلندا) في مقابلة عبر الإنترنت في أكتوبر ٢٠٢٠ أن تصميم نظام التمثيل النسبي المختلط كان لإيجاد توازن بين تناسب التمثيل (٤٠٪ من المقاعد للقوائم الحزبية) والبرلمان الفعال والحكومة المستقرة (٦٠٪ من المقاعد بنظام الفائز الأول). وأكد أن نيوزيلندا لم تتفد نظام التمثيل النسبي (أي ١٠٠٪ من المقاعد بالتمثيل النسبي) لأنه قد يؤدي إلى انتشار الأحزاب الصغيرة مما قد يؤدي إلى حكومة أقل استقراراً. وبعد اعتماد نظام التمثيل النسبي المختلط، حدثت عملية تقّعت حزبي، وإن لم تكن مفرطة مثل بعض البلدان في ظل نظام التمثيل النسبي الصرف، ونما العدد الفعال للأحزاب بشكل معتدل في ظل نظام التمثيل النسبي المختلط^{٥١}.

وجدير بالذكر أن هناك "عتبتان انتخابيتان" لنظام التمثيل النسبي المختلط في نيوزيلندا، فلكي يتم الفوز بحصة من مقاعد البرلمان يتعين على الحزب إما الفوز بما لا يقل عن ٥٪ من إجمالي الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة على الصعيد الوطني أو الفوز بمقعد واحد على الأقل في الدوائر الفردية. وفي الانتخابات العامة لعام ١٩٩٦، تجاوزت خمسة أحزاب عتبة الـ ٥٪ وفاز حزب واحد بمقعد واحد في الدائرة الانتخابية ولكنه لم يتجاوز عتبة الـ ٥٪، وبعد ثلاث سنوات، تجاوزت خمسة أحزاب عتبة الـ ٥٪ مرة أخرى، وفشل حزبان

آخران في تحقيق ذلك ولكنهما فازا بمقاعد في الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد، الأمر الذي أهل أحدهما للحصول على أربعة مقاعد إضافية في البرلمان (كان قد فاز بنسبة ٤.٣% من أصوات القوائم الحزبية المدلى بها في الانتخابات). وفي الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٢، تجاوزت ستة أحزاب عتبة الـ ٥% من أصوات الحزب، وفاز حزب سابع بمقعد في الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد^{٥٢}.

ولا شك أن اشتراط تجاوز إحدى هاتين العتبتين الانتخابيتين لفوز حزب ما بحصة من مقاعد البرلمان، يقلل من ظاهرة التفتت الحزبي وتواجد الأحزاب الصغيرة بصورة مبالغ فيها، وهي سمة لصيقة بنظم التمثيل النسبي الصرف، مما يعمل على تجنب الآثار السلبية لتلك الظاهرة، ويحقق تمثيل الأحزاب الصغيرة بصورة معتدلة.

وبناءً على ما تقدم، فقد سهّل الإصلاح الانتخابي في نيوزيلندا من خلال التحول إلى نظام التمثيل النسبي المختلط، المنافسة المتعددة الأحزاب، وساهم في تمثيل الأحزاب الصغيرة بشكل جيد وخلق وضع طبيعي جديد للحكومات الائتلافية، وساعد في فتح النظام أمام تنوع أكبر بين الجنسين والأعراق المختلفة^{٥٣}.

المطلب الرابع: تقييم التجربة النيوزيلندية:

قامت نيوزيلندا في تسعينيات القرن الماضي، وتحديداً في عام ١٩٩٣ بتغيير نظامها الانتخابي، الأمر الذي كان يُعد غير اعتيادي في ذلك الوقت خاصة في ديمقراطية راسخة ومستقرة مثل نيوزيلندا، بل إنها كسرت جميع تقاليد "وستمنستر" - والتي تُفضل الحكومة الحزبية الواحدة باعتبارها القاعدة المرغوبة- بتبني نظام التمثيل النسبي المختلط (MMP) والذي لم يُستخدم من قبل في دول وستمنستر.

وبعد مرور عشرة استحقاقات انتخابية بدءاً من انتخابات عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٢٣، لنا أن نتساءل عن مدى نجاح نظام التمثيل النسبي المختلط في الجمع بين مزايا نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي وتقليل عيوبهما قدر الإمكان وتحقيق النتائج المرجوة من تبنيه في الحالة النيوزيلندية، وفي هذا الصدد نخلص لما يلي:

أولاً: بعد مرور كل هذه السنوات والاستحقاقات الانتخابية على تبني نظام التمثيل النسبي المختلط، لا تزال أغلبية الناخبين يؤيدون أو يفضلون هذا النظام الانتخابي على غيره. ففي استفتاء غير ملزم أُجرى في عام ٢٠١١، وطرح فيه على الناخبين سؤالين: ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بنظام التمثيل النسبي المختلط، وأي من الأنظمة البديلة (تم اقتراح أربعة أنظمة انتخابية) سيختار الناخب إذا قررت نيوزيلندا التحول إلى نظام تصويت آخر، وصوتت الأغلبية (٥٦.١٧ %) لصالح الاحتفاظ بنظام التصويت التمثيلي النسبي المختلط^{٥٤}. ولا شك أن هذه النسبة من التأييد تعتبر جيدة خاصة بعد مرور ٦ استحقاقات انتخابية في ظل نظام التمثيل النسبي المختلط، مما يعبر عن حالة من الرضا أو القبول لآثار ونتائج هذا النظام الانتخابي.

ثانياً: نجد أنه بمرور الاستحقاقات الانتخابية يزداد المواطنون فهمًا وإلمامًا بالنظام الانتخابي المختلط (رغم تعقيده باعتباره يجمع بين أكثر من نمط انتخابي)، فعلى سبيل المثال أظهر الناخبون فهمًا عميقًا لنظام التمثيل النسبي المختلط في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٤، حيث أظهرت النتائج الانتخابية مستويات منخفضة من الأصوات غير الصحيحة أو الباطلة (٠.٤٥ %) فقط من أصوات الأحزاب المدلى بها، و(١.١٧ %) فقط من أصوات المرشحين المدلى بها، كما اعتبر ٩٤ % من الناخبين أن تصميم ورقة الاقتراع واضح وموجز وسهل الاستخدام^{٥٥}.

ثالثاً: أدى نظام التمثيل النسبي المختلط، إلى مزيد من الإنصاف والعدالة من حيث ترجمة أكثر دقة للتصويت على مستوى البلاد إلى مقاعد برلمانية، بما في ذلك انتخاب نسبة لا بأس بها من أعضاء البرلمان من الأحزاب الصغيرة، مما أفرز برلمان "أكثر تمثيلاً" مع تنوع اجتماعي وديموغرافي أكبر بما في ذلك المزيد من الأعضاء من النساء، والماوري والباسيفيكا والآسيويين، مما يحقق الهدف الرئيسي من التحول إلى نظام التمثيل النسبي المختلط.

رابعاً: ينبغي التأكيد على أن الحكومات التي تشكلت في ظل التمثيل النسبي المختلط في نيوزيلندا (حكومات ائتلافية) لم تواجه مشاكل كبيرة في الحكم وتمتعت بقدر واضح من الاستقرار، فقد تم تمرير ميزانياتها جميعاً دون أي صعوبة حقيقية، ولم تواجه أي منها احتمال

الهزيمة في تصويت برلماني بحجب الثقة^{٥٦}. ولا يزال بإمكان الحكومات عمومًا أن تشق طريقها بالتشريعات على الرغم من اعتراضات أحزاب الأقلية^{٥٧}. وفي هذا دلالة على أن أعضاء البرلمان في نيوزيلندا تعلموا كيف يتعاملون مع مخرجات النظام الانتخابي الجديد.

خامسًا: نلاحظ عدم زيادة نسبة الإقبال على التصويت في ظل النظام الانتخابي الجديد، فمن المفارقات أن اعتماد نظام التمثيل النسبي المختلط في نيوزيلندا كان له تأثير ضئيل أو معدوم على الإقبال على التصويت^{٥٨}، وعلى الرغم من وجود اتفاق عام في الأدبيات السياسية على أن أنظمة التمثيل النسبي ترتبط بإقبال انتخابي أعلى بشكل واضح عن غيرها من الأنظمة الانتخابية الأخرى، إلا أن التغييرات في الأنظمة الانتخابية لا تحقق بالضرورة التأثيرات التي يأملها أنصارها، حيث أن الواقع يكون أكثر تعقيدًا، فضلًا عن أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

سادسًا: ظهر اتجاه واضح نحو وجود المزيد من المرشحات والقيادات النسائية في الأحزاب النيوزيلندية الصغيرة؛ حيث أنه في ظل التمثيل النسبي، تحقق الأحزاب الصغيرة المزيد من النجاح، وبالتالي تجتذب المزيد من النساء والأقليات معها، إضافة على ذلك، يمكن أن يكون لنجاح الأحزاب الصغيرة "تأثير عدوى" حيث ترى الأحزاب الأكبر حجمًا الأحزاب الصغيرة وهي تطرح بنجاح قوائم أكثر تنوعًا من المرشحين ونتيجة لذلك تحذو حذوها^{٥٩}.

وجملة القول أن نظام التمثيل النسبي المختلط (MMP) الذي تبنته نيوزيلندا منذ تسعينيات القرن الماضي قد أظهر نجاحًا ملحوظًا في تحقيق التوازن بين مزايا نظم الأغلبية والتمثيل النسبي، حيث ساهم في تعزيز تمثيل الأحزاب الصغيرة وتحقيق قدر أكبر من التناسب في التمثيل، كما لا يزال يحظى بدعم الأغلبية من الناخبين، فضلًا عن تحسن فهم الناخبين له بمرور الوقت، كما لم تواجه الحكومات الائتلافية صعوبة في تمرير التشريعات أو أي حالة من عدم الاستقرار الحكومي، مما يشير إلى نجاح نظام التمثيل النسبي المختلط في إثبات فعاليته وتحقيق النتائج المرجوة من تبنيه.

المبحث الثالث: دراسة حالة اليابان

تحولت اليابان في تسعينيات القرن الماضي من نظام الصوت الواحد غير المتحول^{٦٠} إلى أحد الأنظمة الانتخابية المختلطة ألا وهو "النظام المتوازي"، والذي يجمع بين نظامي القائمة النسبية والفائز الأول، حيث يدلي الناخبون بصوت واحد في كل منهما^{٦١}. ونعرض فيما يلي لسمات النظام الانتخابي الجديد الذي تبنته اليابان منذ تسعينيات القرن العشرين، ودوافع هذا التغيير، وكذا النتائج المتحققة جراء تبني النظام المختلط، فضلاً عن تقييم هذه التجربة ككل بعد مرور عدد كاف من السنوات والاستحقاقات الانتخابية.

المطلب الأول: التعريف بالنظام الانتخابي الجديد:

يُطلق على النظام الانتخابي الياباني اسم "النظام المتوازي" لأنه على عكس النظامين الألماني والنيوزيلندي، لا توجد أي صلة تقريباً بين الدوائر الفردية وقوائم التمثيل النسبي في كيفية توزيع المقاعد؛ حيث يتم تحديد مجموع مقاعد الحزب بعدد المقاعد التي يفوز بها في الدوائر الانتخابية الفردية بالإضافة إلى عدد المقاعد التي فاز بها في التمثيل النسبي^{٦٢}. وبالتالي فإن فوز مرشحي الحزب في الدوائر الفردية لا يقلل أو يُحتسب ضد المقاعد التي فازت بها الأحزاب في قوائم التمثيل النسبي.

وفي أول انتخابات نُظمت بموجب هذا النظام (انتخابات عام ١٩٩٦) كان عدد المقاعد المنتخبة بالقائمة النسبية ٢٠٠ مقعد وزعت على ١١ دائرة انتخابية، تراوحت أحجامها من ٧ إلى ٣٣ مقعداً، بينما بلغ عدد المقاعد المنتخبة بنظام الفائز الأول ٣٠٠ مقعد انتخبت في عدد مماثل من الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل، وتم بعد ذلك خفض عدد مقاعد القائمة إلى ١٨٠ قبيل انتخابات عام ٢٠٠٠، تُنتخب في ١١ دائرة انتخابية يتراوح حجمها من ٦ إلى ٢٩ مقعداً^{٦٣}.

وفي النظام الياباني المختلط، يدلي الناخبون ببطاقتين: واحدة لمرشح الدائرة أحادية التمثيل Single Member District (SMD) والأخرى لحزب سياسي في واحدة من ١١ دائرة تمثيل نسبي، وبموجب هذا النظام، يتم انتخاب حوالي ٦٢% من إجمالي أعضاء مجلس النواب من الدوائر أحادية التمثيل (SMD) بنظام الفائز الأول، ويتم اختيار حوالي ٣٨% من

الأعضاء من قوائم التمثيل النسبي، ونظرًا للنسبة الأعلى من مقاعد الدوائر أحادية التمثيل (SMD)، فإن نتائجها لها تأثير أكبر على النتيجة الإجمالية^{٦٤}.

وجدير بالذكر أن النظامين الانتخابيين الذين يقوم عليهما النظام المتوازي في اليابان مرتبطين ببعضهما بشكل فريد من نوعه، حيث يسمح قانون الانتخابات للمرشحين الترشح في الدوائر أحادية التمثيل وفي القوائم في نفس الوقت^{٦٥}. كما لا يزال من الممكن انتخاب المرشحين الذين يخسرون في الدوائر الفردية من قوائم التمثيل النسبي^{٦٦} اعتمادًا على تصويت القوائم النسبية وترتيب المرشح في القائمة، ويتحدد الترتيب في قائمة التمثيل النسبي إلى حد كبير من خلال نجاح المرشحين في الدوائر الانتخابية الفردية^{٦٧}.

ويطلق اليابانيون على النظام الجديد اسم "هيرييتسو سي"، أو النظام المتوازي، لأنه يمزج بين نظام الدائرة ذات العضو الواحد (SMD) ونظام التمثيل النسبي (PR)، والذي أصبح نظامًا انتخابيًا شائعًا في السنوات الأخيرة^{٦٨}.

المطلب الثاني: دوافع تغيير النظام الانتخابي:

تزامنًا مع خسارة الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) السلطة في عام ١٩٩٤، حدث إجماع على أن النظام الانتخابي كان مصدرًا رئيسيًا للمشاكل السياسية في اليابان، بما في ذلك النزعة الفصائلية^{٦٩} (factionalism) داخل الأحزاب، وعدم شفافية التمويل السياسي، وقوة المصالح الخاصة، والحملات الانتخابية الموجهة للمرشحين بدلًا من الأحزاب التي ينتمون إليها، والتركيز على الجوانب الشخصية بدلًا من السياسات العامة في سلوك التصويت^{٧٠}.

وفرض السخط الشعبي من النظام الانتخابي في اليابان (نظام الصوت الواحد غير المتحول) مزيدًا من الضغوطات لإصلاحه، وأدى عزز الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم عن الاتفاق حول مجموعة من الإصلاحات الانتخابية وإقرارها إلى انقسامه، الأمر الذي مكّن أحزاب المعارضة من الوصول إلى السلطة عام ١٩٩٣، وفي تلك الأثناء تزايدت بين صفوف الساسة والباحثين شعبية الخيار القائم على وجود حزبين سياسيين كبيرين يتناوبان بشكل

مستمر في سدة الحكم، على الطريقة الأمريكية^{٧١}، حيث رأى الجميع في ذلك حلًا ناجعًا يمكن أن يخرج النظام السياسي الياباني من أزمتة، وعليه نادى الكثيرون باعتماد نظام يقوم على الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل، إلا أن ممثلي الأحزاب الصغيرة المشتركة في الائتلاف الحكومي تخوفوا من أن يؤدي ذلك إلى استثنائهم من اللعبة السياسية ولذلك عارضوا هذا الطرح، وكانت نتيجة ذلك اعتماد النظام المتوازي المعمول به حاليًا^{٧٢}.

وأقر المجلس التشريعي الياباني في عام ١٩٩٤ قانون إصلاح يحوّل الانتخابات من نظام الصوت الواحد غير المتحول (SNTV)، والمستخدم منذ عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٩٣، إلى النظام المتوازي^{٧٣}، والذي يُعد نوعًا من "الحل الوسط" بين المؤيدين لنظام الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد وبين الأحزاب الصغيرة التي تتخوف من أن يؤدي هذا النظام إلى تهميشها، ولذا كان تبني النظام الانتخابي المتوازي، والذي يجمع بين نظام الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد ونظام قوائم التمثيل النسبي، وفي هذا النظام، لا توجد آلية تعويضية تعمل على تعديل العدد الإجمالي للمقاعد التي فاز بها كل حزب بحيث تعكس بشكل أفضل نسبة الأصوات التي حصل عليها بالفعل.

وقد زعم المؤيدون للنظام الانتخابي الجديد أن من شأنه أن يؤدي إلى تحول من نمط الحملة الانتخابية القائمة على المرشحين إلى حملات حزبية مدفوعة بالسياسات، كما من شأنه في نهاية المطاف أن يحسن كفاءة الحكومة من خلال تشجيع التناوب في الحكومة، كما هو الحال في أنظمة الحزبين السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية^{٧٤}.

وبناءً على ما سبق، فإن الهدف الرئيسي من الإصلاح الانتخابي في اليابان والتحول إلى النظام المتوازي، هو استبدال أسلوب الحملات الانتخابية القائمة على الأشخاص في النظام الانتخابي القديم بنظام انتخابي أكثر تركيزًا على الأحزاب وموجهًا نحو السياسات، مع السعي لإنهاء سيطرة نظام التعدد الحزبي في ظل غلبة حزب واحد (الحزب الليبرالي الديمقراطي) إلى نظام الحزبين اللذان يتبادلان على الحكم كما في نظام الثنائية الحزبية في كلٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا.

المطلب الثالث: نتائج تبني النظام الانتخابي الجديد:

لا شك أن تبني النظام المتوازي في اليابان كان له العديد من الآثار والنتائج خاصة فيما يتعلق بالدافع الرئيسي لتبني هذا النظام، وهو تحقيق التناوب على السلطة من قبل الأحزاب الرئيسية (أو حزبين كبيرين) وإنهاء سيطرة حزب واحد على السلطة لفترات زمنية طويلة، وكذا تحول الحملات الانتخابية للتركيز على السياسات والأحزاب بدلاً من الأشخاص.

وقد تم استخدام النظام الانتخابي الجديد في اليابان والذي يتألف من دوائر انتخابية ذات مقعد واحد ودوائر انتخابية متعددة المقاعد بنظام التمثيل النسبي منذ عام ١٩٩٦، وقد أظهر الحزب الديمقراطي الياباني قوة باعتباره حزب المعارضة الرئيسي في انتخابات عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، كما تمكن من تحقيق الفوز في انتخابات عام ٢٠٠٩^{٧٥}. وبدأ الأمر وكأن المنافسة بين حزبين سوف تحل محل هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي التي دامت لفترة طويلة، ومع ذلك، فقد تمكن الحزب الليبرالي الديمقراطي من العودة إلى السلطة في عام ٢٠١٢، واستمر فيها حتى الوقت الحاضر^{٧٦}.

ولعل النظرية الأكثر شهرة في أدبيات العلوم السياسية بشأن تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي هي "قانون دوفيرجييه"، الذي ينص على أن أنظمة الانتخاب الفردي المباشر (نظام الفائز الأول) تميل إلى وجود حزبين قابليين للاستمرار، حيث زعم أن أنظمة الانتخاب الفردي المباشر تميل إلى أن تكون محدودة بحزبين لكل منطقة، ومنطق النظرية هو أنه نظراً لأن المرشحين الذين يفوزون بالعديد من الأصوات (أكثرية الأصوات) فقط هم من يمكنهم الفوز بموجب قواعد الانتخاب الفردي المباشر، فإن الناخبين والنخبة الذين يفضلون الأحزاب الصغيرة سينقلون دعمهم بشكل استراتيجي إلى خيار تنافسي محتمل له فرصة حقيقية في الفوز، وبما أن الانتخابات تتم على أساس نظام "الفائز يأخذ كل شيء"، لذا ستنخفض العملية الانتخابية عن مرشحين رئيسيين فقط: المرشح رقم ١ (الفائز النهائي) والمرشح رقم ٢، الذي يعلق عليه كل المعارضين للمرشح رقم ١ آمالهم استراتيجياً^{٧٧}.

إضافة إلى ذلك، تعطي مقاعد التمثيل النسبي في إطار النظام الانتخابي الياباني (النظام المتوازي) بعض الفرص لظهور نظام متعدد الأحزاب، ولكنه يفرض أيضًا بعض القيود على انتشار الأحزاب الصغيرة بصورة مفرطة، وتميل قواعد التمثيل النسبي إلى أن تكون "متساهلة" بعض الشيء، حيث تسمح حتى للأحزاب التي تحصل على حصة صغيرة من الأصوات بالفوز بالمقاعد، وبهذه الطريقة، يصبح من الممكن حتى للأحزاب الصغيرة مثل حزب كوميتو والحزب الشيوعي الياباني أن تفوز بمقاعد^{٧٨}.

وقد أسفرت التجربة الأولى للنظام الجديد في انتخابات ١٩٩٦ عن نتائج اعتبرت غير مرضية. فمنذ اعتماد النظام الجديد للانتخابات تمكن الحزب الليبرالي الديمقراطي من تجميع قواه والعودة إلى سدة الحكم، بينما عانت أحزاب المعارضة من عدة انقسامات وتغييرات في التحالفات القائمة، وأدت هذه الحالة من عدم الاستقرار في المشهد الحزبي إلى العودة إلى سابق العهد، حيث يحقق الحزب الليبرالي الديمقراطي فوزًا عامًا، بينما لا يقترب النظام السياسي إلا قليلًا من نظام الحزبين المنشود^{٧٩}.

وبحلول الانتخابات الثانية في ظل النظام الانتخابي الجديد عام ٢٠٠٠ انخفض عدد المرشحين المتنافسين على كل مقعد من مقاعد الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل، إلا أن الاقتراب من ترسيخ نظام الحزبين لم يخط سوى خطوات قليلة، حيث أن أحزاب المعارضة، باستثناء الحزب الشيوعي، كانت منشقة ومتشعبة، بينما كان حزب الوسط (كوميتو) قد انضم إلى الائتلاف الذي يقوده الحزب الليبرالي الديمقراطي^{٨٠}.

وقد برز اتجاه ملحوظ بمرور الوقت - في تركيز النظام على حزبين كبيرين، ففي عام ١٩٩٦، لم يكن هناك سوى ١٨٥ مرشح من الحزبين الكبيرين (الحزب الليبرالي الديمقراطي والحزب الديمقراطي) من بين المرشحين الأوائل، ولم يفز مرشحو الحزبين الكبيرين في المتوسط سوى بنحو ٦٧% من الأصوات، ومع ذلك، فقد زاد تركيز المنافسة بين الحزب الليبرالي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الياباني بشكل كبير بمرور الوقت، وبحلول عام ٢٠٠٩، احتل الحزب الديمقراطي الياباني والحزب الليبرالي الديمقراطي المركزين الأول والثاني في ٢٥٤ دائرة من أصل ٣٠٠ دائرة، وبلغ متوسط حصتهما من الأصوات نحو ٨٦%^{٨١}. كما

انخفضت عدد الأحزاب الفاعلة منذ إدخال الإصلاحات الانتخابية في عام ١٩٩٤ إلى ٢٠٤ حزبًا فعالاً فقط في انتخابات عام ٢٠٠٣، ما يشير إلى وجود "تطور نحو نظام الحزبين"^{٨٢}.

ونعرض فيما يلي لأبرز نتائج انتخابات مجلس النواب الياباني في ظل النظام الانتخابي المختلط:

انتخابات مجلس النواب الياباني	الأحزاب	عدد المقاعد	نسبة المقاعد	الائتلاف أو الحزب الحاكم
انتخابات عام ١٩٩٦	الحزب الليبرالي الديمقراطي	٢٣٩	٤٨%	ائتلاف حاكم بقيادة
	حزب حدود جديدة	١٥٦	٣٢%	الحزب الليبرالي
	الحزب الديمقراطي الياباني	٥٢	١٠%	الديمقراطي ومعه الحزب
	الحزب الشيوعي الياباني	٢٦	٥%	الديمقراطي الاجتماعي
	أحزاب أخرى ومستقلون	٢٧	٥%	وحزب ساكيجاكى الجديد
انتخابات عام ٢٠٠٠	الحزب الليبرالي الديمقراطي	٢٣٣	٤٩%	ائتلاف حاكم بقيادة
	الحزب الديمقراطي الياباني	١٢٧	٢٦%	الحزب الليبرالي
	حزب كوميتو	٣١	٦%	الديمقراطي ومعه حزب
	الحزب الليبرالي	٢٢	٥%	كوميتو
	الحزب الشيوعي الياباني	٢٠	٤%	
	أحزاب أخرى ومستقلون	٤٧	١٠%	
انتخابات عام ٢٠٠٢	الحزب الليبرالي الديمقراطي	٢٣٧	٤٩%	ائتلاف حاكم بقيادة
	الحزب الديمقراطي الياباني	١٧٧	٣٧%	الحزب الليبرالي
	حزب كوميتو	٣٤	٧%	الديمقراطي ومعه حزب
	الحزب الشيوعي الياباني	٩	٢%	كوميتو
	أحزاب أخرى ومستقلون	٢٣	٥%	
انتخابات عام ٢٠٠٥	الحزب الليبرالي الديمقراطي	٢٩٦	٦١%	ائتلاف مكون من: الحزب
	الحزب الديمقراطي الياباني	١١٣	٢٣%	الليبرالي الديمقراطي وحزب
	حزب كوميتو	٣١	٦%	كوميتو
	الحزب الشيوعي الياباني	٩	٢%	
	أحزاب أخرى ومستقلون	٣٩	٨%	
انتخابات عام ٢٠٠٩	الحزب الديمقراطي الياباني	٣٠٨	٦٤%	الحزب الديمقراطي الياباني
	الحزب الليبرالي الديمقراطي	١١٩	٢٥%	
	حزب كوميتو	٢١	٤%	
	الحزب الشيوعي الياباني	٩	٢%	
	أحزاب أخرى ومستقلون	٢٣	٥%	
انتخابات عام ٢٠١٢	الحزب الليبرالي الديمقراطي	٢٩٤	٦١%	ائتلاف مكون من: الحزب

الحزب الديمقراطي الياباني	٥٧	١٢%	الليبرالي الديمقراطي وحزب كوميتو
	٥٤	١١%	
	٣١	٦%	
	١٨	٤%	
	٢٦	٦%	
انتخابات عام ٢٠١٤			
الحزب الليبرالي الديمقراطي	٢٩٠	٦١%	ائتلاف مكون من: الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كوميتو
الحزب الديمقراطي الياباني	٧٣	١٥%	
حزب الابتكار الياباني	٤١	٩%	
حزب كوميتو	٣٥	٨%	
الحزب الشيوعي الياباني	٢١	٤%	
أحزاب أخرى ومستقلون	١٥	٣%	
انتخابات عام ٢٠١٧			
الحزب الليبرالي الديمقراطي	٢٨١	٦٠%	ائتلاف مكون من: الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كوميتو
الحزب الديمقراطي الدستوري	٥٤	١٢%	
حزب الأمل	٥٠	١١%	
حزب كوميتو	٢٩	٦%	
الحزب الشيوعي الياباني	١٢	٣%	
أحزاب أخرى ومستقلون	٣٩	٨%	
انتخابات عام ٢٠٢١			
الحزب الليبرالي الديمقراطي	٢٥٩	٥٦%	ائتلاف مكون من: الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كوميتو
الحزب الديمقراطي الدستوري	٩٦	٢١%	
حزب الابتكار الياباني	٤١	٩%	
الحزب الديمقراطي من أجل الشعب	١١	٢%	
حزب كوميتو	٣٢	٧%	
أحزاب أخرى ومستقلون	٢٦	٥%	
انتخابات عام ٢٠٢٤			
الحزب الليبرالي الديمقراطي	١٩١	٤١%	ائتلاف مكون من: الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كوميتو والحزب الديمقراطي من أجل الشعب
الحزب الديمقراطي الدستوري	١٤٨	٣٢%	
حزب الابتكار الياباني	٣٨	٨%	
الحزب الديمقراطي من أجل الشعب	٢٨	٦%	
حزب كوميتو	٢٤	٥%	
أحزاب أخرى ومستقلون	٣٦	٨%	

جدول من إعداد الباحث يوضح الحزب الحاكم/أحزاب الائتلاف الحاكم في اليابان ونسبة المقاعد التي حصلت عليها

الأحزاب اليابانية الرئيسية في انتخابات مجلس النواب في ظل النظام المتوازي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٤)

المصادر: - <https://data.ipu.org/> (موقع متخصص في البيانات العالمية عن البرلمانات الوطنية)

- <https://politicaldatayearbook.com/Japan^4>

ويتضح لنا من الجدول السابق أن النظام الحزبي في اليابان قد خطى بعض الخطوات نحو الثنائية الحزبية بوجود حزبين كبيرين، وهما: الحزب الليبرالي الديمقراطي كحزب رئيسي غالبًا ما يكون في السلطة وحزب آخر كبير ينافسه، كالحزب الديمقراطي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ ثم بعد ذلك الحزب الديمقراطي الدستوري منذ عام ٢٠١٧ وحتى الآن، إلا أن النظام الحزبي لم يصل بعد إلى الثنائية الحزبية الكاملة نظرًا لوجود عدة أحزاب صغيرة تلعب دورًا مؤثرًا وتشارك في الائتلاف الحاكم، مع استمرار هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي على السلطة حيث لم يخرج منها إلا في انتخابات عام ٢٠٠٩ والتي فاز فيها الحزب الديمقراطي الياباني بالأغلبية المطلقة.

ويمكن القول أن نظام الصوت الواحد غير المتحول (SNTV) قد ساعد سابقًا في إبقاء أحزاب المعارضة اليابانية مجزأة، ولكن النظام الانتخابي المختلط الذي تبنته اليابان عام ١٩٩٤، والذي يركز بشكل خاص على نظام الفائز الأول عبر الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد (SMD)، ساعد المعارضة على الائتلاف حول حزب واحد بالتدريج، حيث تميل المنافسة الانتخابية في كل دائرة إلى أن تكون بين مرشحين رئيسيين، يكون أحدهما هو مرشح الحزب الليبرالي الديمقراطي.^{٨٣}

كما أن نظام الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد SMD يجعل المنافسة بين حزبين رئيسيين أكثر احتمالية، وفي الوقت نفسه، أدى عنصر التمثيل النسبي في النظام الانتخابي ألا تهيمن الأحزاب الكبيرة تمامًا، فعلى سبيل المثال، حصلت الأحزاب الصغيرة على ٣٥% من مقاعد التمثيل النسبي عام ١٩٩٦.^{٨٤} كما قد يساعد الترشيح المزدوج dual candidacy (أي الترشيح في الدائرة الانتخابية الفردية وفي القائمة النسبية في آن واحد) الأحزاب الصغيرة على البقاء والاستمرار، حيث أن المرشحين الذين لا يفوزون في لجانهم الانتخابية (دوائر التمثيل الفردي) يمكن فوزهم في فئة التمثيل النسبي.^{٨٥}

بالإضافة إلى ما سبق من نتائج، فقد أدت طبيعة النظام الانتخابي الجديد المعقدة بعض الشيء إلى نوع من عدم الرضى بين صفوف الناخبين، خاصة في ظل الإجراءات التي تمكن

الأحزاب من انتشار المرشحين الخاسرين في الدوائر أحادية التمثيل وتمكينهم من الفوز بمقاعد برلمانية من خلال القائمة النسبية، حيث بينت نتائج الانتخابات بأن ذلك ساعد في كثير من الأحيان على فوز المرشح الثالث أو الرابع في الترتيب من حيث عدد الأصوات في الكثير من الدوائر الانتخابية الفردية - بالإضافة بطبيعة الحال للمرشح الأول- بمقاعد برلمانية من خلال القائمة، بينما لم يتمكن من ذلك المرشح الحاصل على ثاني أعلى الأصوات في الدائرة والذي عادة ما كان ينتمي لكبرى أحزاب المعارضة^{٨٦}.

كذلك انعكس تبني اليابان لنظام انتخابي مختلط يجمع بين الدوائر الفردية والتمثيل النسبي على زيادة تمثيل المرأة داخل مجلس النواب. فقد زاد عدد المرشحات والنائبات بشكل عام، حيث زادت نسبة النساء المنتخبات في مجلس النواب من ٢.٧% في عام ١٩٩٣ إلى ٤.٦% في عام ١٩٩٦، وهذا يشير إلى أن إدخال النظام المختلط ساعد في زيادة انتخاب النساء لشغل المناصب، كما كان أداء النساء أفضل في المناطق التي تطبق نظام التمثيل النسبي (PR) مقارنة بأنظمة الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد (SMD)، حيث من المتعارف عليه أنه في ظل أنظمة التمثيل النسبي، تكون الأحزاب السياسية أكثر وعيًا عمومًا بالحاجة إلى موازنة القائمة، وذلك لجذب الناخبين على نطاق واسع عبر مجموعات اجتماعية متنوعة^{٨٧}.

وفي حين خلص بعض الباحثين إلى أن الإصلاح الانتخابي الياباني لم يسفر عن التحول نحو حملات أكثر توجهًا نحو السياسات كما كان متوقعًا^{٨٨}، إلا أن التقييمات الأحدث للحالة اليابانية أظهرت أنها حفزت تحولاً تدريجياً نحو المزيد من المنافسة القائمة على السياسات العامة^{٨٩}. وغالبًا ما تحتاج النظم الانتخابية الجديدة إلى بعض الوقت حتى تظهر نتائجها.

المطلب الرابع: تقييم التجربة اليابانية:

انضمت اليابان إلى عائلة النظم الانتخابية المختلطة في عام ١٩٩٤، لتكون بذلك المثال الأكثر شهرة لتغيير النظام الانتخابي في آسيا، وبعد مرور العديد من الاستحقاقات الانتخابية بدءًا من انتخابات عام ١٩٩٦ وحتى انتخابات عام ٢٠٢٤، لنا أن نتساءل عن مدى نجاح نظام الانتخاب المختلط (النظام المتوازي) في الجمع بين مزايا نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي وتقليل عيوبهما قدر الإمكان، وتحقيق النتائج المرجوة من تبنيه، وفي هذا الصدد نخلص لما يلي بشأن الحالة اليابانية:

أولاً: كان تغيير النظام الانتخابي في اليابان، يهدف في المقام الأول إلى إعادة توجيه السياسة بعيدًا عن المصالح الخاصة وتعزيز تطوير نظام الحزبين المستجيب لمصالح الناخب الوسيط، حيث كان أحد تأثيرات نظام الصوت الواحد غير المتحول قبل عام ١٩٩٤ هو إجبار المرشحين من نفس الحزب على التنافس مع بعضهم البعض على الأصوات، مما أدى إلى سياسة شخصية وفصائلية (أي وجود فصائل ومجموعات داخل الحزب تتنافس فيما بينها)، وحملات انتخابية محورها المرشحين وليس الأحزاب والسياسات التي تتبناها.

وفي هذا الإطار، يمكن القول أن النظام الانتخابي المختلط بدء يحقق أهدافه ولو بشكل تدريجي أو مرحلي، من خلال تقليص المنافسة داخل الحزب وكذا الحد من الاعتماد على الإنفاق غير المشروع، مع زيادة أهمية سياسات الحزب وأيديولوجيته وبرامجه في الحملات الانتخابية.

ثانيًا: أدى النظام الانتخابي الياباني الجديد لمجلس النواب، والذي تقوم النسبة الأكبر من مقاعده على نظام الفائز الأول (٣٠٠ مقعد من أصل ٤٨٠ مقعدًا) إلى اقتراب النظام الحزبي في البلاد من وجود حزبين كبيرين هما؛ الحزب الليبرالي الديمقراطي وينافسه الحزب الديمقراطي الياباني ثم الحزب الديمقراطي الدستوري بعد ذلك. وفي الوقت نفسه، شجعت القواعد الانتخابية في اليابان على تطوير نظام حزبي، لا يلزم فيه أن يؤدي التناوب في السلطة إلى إحداث تغيير حاد في السياسة^٩. ومن ثم فإن النظام الانتخابي الجديد يشجع بلا شك الثنائية الحزبية، حتى لو لم نصل بعد إلى نظام ثنائي الحزبية بشكل كامل، فعلى الأقل

هو نظام يقلل عدد الأحزاب الكبيرة أو الفاعلة، كما يعيق أو يُصعب - في الوقت ذاته- ترسيخ نموذج التعدد الحزبي في ظل غلبة حزب واحد.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي واضحة حيث لم يخرج من السلطة إلا في انتخابات عام ٢٠٠٩، وعاد إليها مجددًا في انتخابات عام ٢٠١٢ ليستمر فيها حتى الوقت الراهن، على الرغم من تراجع نتائجه وخسارته مع شريكه في الائتلاف الحاكم (حزب كوميتو) للأغلبية المطلقة من المقاعد في انتخابات عام ٢٠٢٤ واضطراره لتوسيع الائتلاف الحاكم - عبر ضم الحزب الديمقراطي من أجل الشعب- للبقاء في السلطة.

ولعل استمرار الحزب الليبرالي الديمقراطي في السلطة لفترات طويلة حتى في ظل النظام الانتخابي الجديد، يرجع إلى عدة عوامل، منها: تشتت أحزاب المعارضة وعدم وجود التنسيق والتعاون الكافي بينها، وكذا قناعة قطاع كبير من الناخبين أن الحزب الليبرالي الديمقراطي هو الأكثر قدرة على قيادة البلاد أكثر من أحزاب المعارضة، خاصة بعد التجربة غير الناجحة للحزب الديمقراطي في الحكم خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢) والتي شهدت العديد من الأزمات^{٩١}، ولذا فإن أي خروج للحزب الليبرالي الديمقراطي من السلطة خلال المستقبل القريب إنما يرجع بصفة أساسية لرغبة الناخبين في كسر هيمنة الحزب لفترات زمنية طويلة دون أن نصل بعد لتناوب متكرر بين حزبيين كبيرين كما في أنظمة الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة وبريطانيا.

ثالثًا: تشير نتائج الانتخابات اليابانية بعد تطبيق النظام الانتخابي المتوازي، إلى أن النظام المختلط قد لا يكون من المرجح أن يؤدي إلى صورة كاملة من نظام الحزبين على غرار النظام الأميركي، لأن وجود نظام التمثيل النسبي يسمح للأحزاب الأخرى بالاستمرار والتأثير. ولذا فقد لعب التمثيل النسبي دورًا مهمًا في دعم بقاء عدد من الأحزاب اليابانية، ومن ثم فإن النظام الانتخابي الجديد وإن لم يعتبر صديقًا للأحزاب الصغيرة، ولكن على الأقل يعطي للأحزاب الصغيرة فرصة أفضل للبقاء والاستمرار.

رابعاً: طبقاً للنظام الانتخابي في اليابان، لا تقلل انتصارات الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل أو "تحتسب ضد" المقاعد التي فازت بها الأحزاب في قوائم التمثيل النسبي، مما يجعل الأحزاب اليابانية متحمسة للفوز بمقاعد التمثيل النسبي بنفس القدر الذي يتحمس به مرشحوها الفرديون في دوائهم، ولذا يوفر هذا النظام الحافز لكل مرشح لخوض حملة نشطة في الدائرة الانتخابية الفرعية، مما يحسن من حضور الحزب هناك، وآفاقه المستقبلية^{٩٢}، وهذا بلا شك ينعكس على زيادة التركيز على الحملات الموجهة للحزب والسياسات التي يتبناها، وليس الحملات التي تركز على المرشحين فحسب.

وبناء على ما سبق، فقد أثبت النظام المتوازي في اليابان نجاحه النسبي، حيث شجع ذلك النظام الحملات الانتخابية القائمة على الأحزاب والسياسات بدلاً عن أشخاص المرشحين فحسب، وحد من ظاهرة المنافسة بين مرشحي الحزب الواحد، كما أوجد عنصر التمثيل النسبي في النظام الانتخابي حوافز مهمة أدت لبقاء واستمرار بعض الأحزاب الصغيرة، ولذا احتاج الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى الدخول في سلسلة من الحكومات الائتلافية، فضلاً عن تطور النظام الحزبي في اليابان نحو وجود حزبين كبيرين، حتى لو لم نصل بعد إلى نظام ثنائي الحزبية بشكل كامل مع استمرار الحزب الليبرالي الديمقراطي في الحكم لفترات طويلة.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة النظم الانتخابية المختلطة من حيث التعريف بهذا الشكل من النظم، ونشأته وأنواعه، ومزاياه وعيوبه، وأبرز النتائج المتحققة جراء تبنيه من قبل بعض الدول، وذلك من خلال التركيز على حالتي نيوزيلندا واليابان، باعتبارهما من أوائل الدول التي تحولت من أنظمتها الانتخابية في تسعينيات القرن الماضي إلى تبني إحدى النظم الانتخابية المختلطة سعياً للإصلاح الانتخابي وللتغلب على بعض الانتقادات التي وُجهت لأنظمتها الانتخابية السابقة وما أفرزته من سلبيات، كما يتيح لنا مرور عدة استحقاقات انتخابية في الدول محل

الدراسة في ظل الأنظمة الانتخابية المختلطة أن نحكم بشكل موضوعي على ما تحقق من أهداف هذا التحول وعلى ما أفرزته هذه النظم الانتخابية المختلطة من نتائج.

أما بصدد التساؤلات الرئيسية التي حاولنا الإجابة عنها، فقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: تقوم النظم الانتخابية المختلطة على الجمع بين صيغ انتخابية مختلفة (الأكثرية/الأغلبية والتمثيل النسبي) من أجل انتخاب هيئة واحدة بمعنى الجمع بين مبادئ الأغلبية والتمثيل النسبي في نظام انتخابي واحد، كما نشأ هذا النوع من النظم الانتخابية في محاولة للجمع بين أفضل ما في النظامين الأغلي والنسبي وتقليل عيوبهما قدر الإمكان، وأن هذه النظم قد أصبحت شائعة وتبنتها العديد من الدول وذلك بدءاً من تسعينيات القرن الماضي.

ثانياً: يوجد نوعين رئيسيين من النظم الانتخابية المختلطة وهما: نظام التمثيل النسبي المختلط، والنظام المتوازي، وفي حين أن نظام التمثيل النسبي المختلط يؤدي عموماً إلى نتائج متناسبة، فإن النظام المتوازي من المرجح أن يعطي نتائج يكون التناسب فيها في مكان وسط بين نظام الأكثرية/الأغلبية ونظام التمثيل النسبي.

ثالثاً: تتميز النظم الانتخابية المختلطة بتعزيز تمثيل مختلف الفئات السياسية والاجتماعية، خاصة الأقليات والمرأة بالإضافة إلى إعطاء فرصة لتمثيل الأحزاب الصغيرة، وذلك من خلال مقاعد التمثيل النسبي التي تحويها الأنظمة المختلطة، وفي نفس الوقت لا تؤدي إلى تقسيم حزبي كبير كنظم التمثيل النسبي الصرفة أو عدم استقرار حكومي، بل إنها تجمع بين تشجيع التعددية الحزبية وزيادة التمثيل وبين الاستقرار الحكومي النسبي، فضلاً عن المرونة الواضحة التي تتحلّى بها هذه النظم من حيث إمكانية تحديد كلاً من نسبة مقاعد التمثيل النسبي ونسبة مقاعد النظام الأغلي بما يلائم أهداف الدولة وظروفها السياسية والاجتماعية، وأيضاً سهولة التوافق على هذه النظم من قبل مختلف الفاعلين نظراً لجمعها بين أكثر من صيغة انتخابية.

رابعاً: تتمثل أبرز عيوب هذا النوع من النظم الانتخابية في التعقيد النسبي للنظام، فقد يكون معقداً بالنسبة لبعض الناخبين، إضافة إلى أنه قد يؤدي إلى ظهور شريحتين مختلفتين من الممثلين المنتخبين نظراً لوجود دوائر فردية بالنظام الأكثرية/الأغلي ودوائر وطنية أو إقليمية بالقائمة النسبية.

خامساً: بصدد حالتي الدراسة (نيوزيلندا واليابان)، فقد تحولت نيوزيلندا من نظام الفائز الأول إلى نظام التمثيل النسبي المختلط في انتخاباتها في عام ١٩٩٦، وتحولت اليابان من نظام الصوت الواحد غير المتحول إلى النظام المتوازي في عام ١٩٩٤ (وتم تطبيقه بدءاً من انتخابات عام ١٩٩٦)، وتؤكد الحالتين على أن تأثيرات تغيير النظم الانتخابية قد تستغرق دورات انتخابية متعددة حتى تظهر بشكل كامل، مع قيام الجهات الفاعلة تدريجياً بتحديث توقعاتها وسلوكها تماشيًا مع النظام الانتخابي الجديد.

سادساً: انتهت الدراسة بشأن الحالة النيوزيلندية أن نظام التمثيل النسبي المختلط (MMP) الذي اعتمدته نيوزيلندا قد ساهم في تحقيق مستوى أعلى من التناسب وتمثيل الأحزاب الصغيرة، وفي نفس الوقت لم يؤثر على استقرار الحكومات وفعاليتها، كما لا يزال يحظى بدعم أغلبية الناخبين على الرغم من مرور ما يقرب من ثلاثة عقود على تطبيقه، مما يعكس نجاح نظام التمثيل النسبي المختلط في تحقيق الأهداف المرجوة من تبنيه، وأثبتت فعاليتها في تحقيق توازن بين مزايا نظم الأغلبية والتمثيل النسبي وتقليل عيوبهما قدر الإمكان.

سابعاً: خلصت الدراسة بشأن الحالة اليابانية أن النظام المتوازي في اليابان قد أثبت نجاحه بصورة نسبية، وأن الأهداف الرئيسية من تبني هذا النظام تتحقق بشكل تدريجي، وذلك من خلال تركيز الحملات الانتخابية على الأحزاب وبرامجها وسياساتها بدلاً من المرشحين، والحد من المنافسة بين مرشحي الحزب الواحد، وتقليل الإنفاق غير المشروع في الحملات الانتخابية، مع إعطاء الفرصة لبقاء واستمرار بعض الأحزاب الصغيرة والتي يلعب بعضها دوراً مؤثراً، فضلاً عن تطور النظام الحزبي في اليابان نحو التركيز على حزبين كبيرين، حتى لو لم نصل بعد إلى نظام ثنائي الحزبية بشكل كامل يحدث فيه التناوب على السلطة بشكل متكرر.

ثامناً: تُعد التجربتان النيوزيلندية واليابانية في تبني النظم الانتخابية المختلفة من النماذج الثرية لفهم مزايا وإيجابيات هذا النوع من النظم الانتخابية، خاصة من حيث قدرتها على الموازنة بين متطلبات التمثيل السياسي والاستقرار الحكومي، فضلاً عن مرونتها الواضحة وسهولة التوافق عليها، بما يمكن أن يقدم دروساً مستفادة للنظم العربية عند تصميم نظمها

الانتخابية أو إجراء إصلاحات انتخابية، مع ضرورة تحليل كلتا التجربتين بعناية ومراعاة الفوارق السياسية والمؤسسية بين النظم العربية وبين نظم ديمقراطية مستقرة كاليابان ونيوزيلندا. وختامًا، فقد أثبتت النظم الانتخابية المختلطة في كلٍ من نيوزيلندا واليابان فاعلية واضحة، وقدرة على تحقيق نتائج إيجابية والوصول إلى العديد من الأهداف المرجوة من تبني هذه النظم أو تحقيق خطوات ملموسة نحوها، مما يؤكد قدرة النظم الانتخابية المختلطة على الجمع بين مزايا نظم الأغلبية والتمثيل النسبي، والمساهمة في تقليل عيوبهما، وينفي عن هذه النظم افتقارها إلى فوائد حقيقية وكونها نظامًا "هجينة" تجمع بين عيوب النظم الانتخابية الأغلبية والنسبية في آن واحد، وهذا ما يؤكد تحول العديد من الدول (ما يقرب من ٣٠ دولة) إلى تبني هذا النوع من النظم في العقود الثلاثة الأخيرة.

هوامش الدراسة:

¹ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, **Electoral System Design**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), Stockholm, 2008, P.5.

² Paul Hutchcroft and others, **Electoral System Reform and Design**, series of Learning Sessions on Constitutional Change and Federalism, IDEA, November 2019, P.4.

³ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, **Electoral System Design**, **Op. cit.**, P.5.

⁴ Ibid, P.5.

^٥ الحكومات التمثيلية وآليات الانتخاب، مجلة أوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد الرابع، أغسطس ٢٠٠٥، ص١٩.

⁶ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, **Electoral System Design**, **Op. cit.**, P.27.

⁷ Andrew Reynolds and others, **Electoral System Design**, An overview of the new international IDEA handbook, Stokholm, 2005, P.11.

^٨ أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إليس، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥، ص٤٥.

^٩ انظر في ذلك: المرجع السابق، ص٤٥.

^{١٠} المرجع السابق، ص٦٩-٧٠.

¹¹ Andrew Reynolds and others, **Electoral System Design**, **Op. cit.**, P.12.

^{١٢} أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إليس، أشكال النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص٤٥.

¹³ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, **Electoral System Design**, **Op. cit.**, P.57.

¹⁴ Kenneth Newton & Jan W. Van Deth, **Foundations of Comparative Politics..Democracies of the Modern World**, Cambridge University Press, UK, Second Edition, 2010, P.246.

^{١٥} لمزيد من التفاصيل انظر: أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إليس، أشكال النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص١٢٢.

^{١٦} المرجع السابق، ص٤٦.

¹⁷ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, **Electoral System Design**, **Op. cit.**, P.٣٢.

¹⁸ Krister Lundell, **Contextual Determinants of Electoral System Choice..A Macro-Comparative Study 1945–2003**, Åbo Akademi University Press, Finland, 2005, P.33.

¹⁹ Helen Ting Mu Hung, **Electoral System Change for a More Democratic Malaysia? Challenges and Option**, UKM Press, Malaysia, 2022, P.17.

- ²⁰ Krister Lundell, Contextual Determinants of Electoral System Choice..A Macro-Comparative Study 1945–2003, **Op. cit.**, P.32.
- ²¹ انظر: - فرانشيسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، ياش غاي، بن رايلي، **التحول نحو الديمقراطية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥، ص ٣٠.**
- أشكال النظم الانتخابية، **مرجع سلبق، ص ١٣.**
- ²² Krister Lundell, Contextual Determinants of Electoral System Choice..A Macro-Comparative Study 1945–2003, **Op. cit.**, P.34.
- ²³ Ibid, P.39.
- ²⁴ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral System Design, **Op. cit.**, P.90-91.
- ²⁵ Ibid, P.91.
- ²⁶ Ibid, P.95.
- ²⁷ Ibid, P.95.
- ²⁸ Sithembile Mbete, **Electoral Reform in South Africa**, Report Prepared for the Organization Undoing Tax Abuse (OUTA) & my Vote Counts (MVC), 2022, P.18.
- ²⁹ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral System Design, **Op. cit.**, P.104.
- ³⁰ Ibid, P.104.
- ³¹ Ibid, P.104.
- ³² For more details, see: Benjamin Reilly, **Electrol System Options for Mongolia**, Project on “Representation and Inclusiveness through Electoral Systems” (RITES), Washington DC, P.10-11.
- ³³ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral System Design, **Op. cit.**, P.112.
- ³⁴ Sithembile Mbete, Electoral Reform in South Africa, **Op. cit.**, P.19.
- ³⁵ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral System Design, **Op. cit.**, P.100.
- ³⁶ David Wilson, **Parliamentary Practice in New Zealand**, Fifth Edition, Clerk of the House of Representatives, New Zealand, 2023, P.26.
- ³⁷ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral System Design, **Op. cit.**, P.100.
- ³⁸ استخدمت اللجنة الملكية النيوزيلندية عشرة معايير رئيسية لاختيار النظام الانتخابي الملانم، وكانت عناوينها الرئيسية كما يلي: (١) العدالة بين الأحزاب السياسية؛ (٢) التمثيل الفعال للأقليات ومجموعات المصالح الخاصة؛ (٣) التمثيل الفعال للماوري؛ (٤) التكامل السياسي (يضمن النظام تمثيل المجموعات المتنوعة ولكنه في الوقت نفسه يشجع المجموعات على احترام وجهات النظر الأخرى ومراعاة مصلحة المجتمع ككل)؛ (٥) التمثيل الفعال للناخبين؛ (٦) المشاركة الفعالة للناخبين؛ (٧) الحكومة الفعالة؛ (٨) البرلمان الفعال؛ (٩) الأحزاب الفعالة؛ (١٠) الشرعية (يجب أن يكون الناس قادرين على تأييد النظام باعتباره عادلاً ومعقولاً، حتى عندما يفضلون هم أنفسهم بدائل أخرى).
- For more details, see: Gareth Griffith, Electoral Systems and MMP in New Zealand, 1996, P.3.
- ³⁹ See for more details: - Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral System Design, **Op. cit.**, P.100.
- <https://nzhistory.net.nz/politics/fpp-to-mmp/>
- ⁴⁰ Simon Hix, Ron Johnston and Iain McLean, **Choosing an Electrol System**, British academy policy center, London, 2010, P. 8.
- ⁴¹ Helen Ting Mu Hung, Electoral System Change for a More Democratic Malaysia? Challenges and Options, **Op. cit.**, P.81.
- ⁴² Ibid, P.20.
- ⁴³ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral System Design, **Op. cit.**, P.102.
- ⁴⁴ Nathan F. Batto, Chi Huang, Alexander C. Tan, & Gary W. Cox, **Mixed- Member Electoral Systems in Constitutional Context**, University of Michigan Press, United States of America, 2016, P.252.
- ⁴⁵ Joshua Ferrer, **Are Election Reforms Passed Democratically? Evidence from New Zealand**, 2021, P. 5.
- ⁴⁶ Nathan F. Batto, Chi Huang, Alexander C. Tan, & Gary W. Cox, **Mixed- Member Electoral Systems in Constitutional Context**, **Op. cit.**, P.253.

تشكلت الحكومة النيوزيلندية بعد انتخابات عام ٢٠٢٣ من ائتلاف بين ثلاثة أحزاب وهم: الحزب الوطني، وحزب العمل، وحزب نيوزيلندا أولاً.⁴⁷

⁴⁸ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral System Design, **Op. cit.**, P.103.

⁴⁹ David Denemark, Electoral Change, Inertia and Campaigns in New Zealand, **Party Politics**, Vol.9, No.5, Sage publications, London, 2003, P.609.

⁵⁰ Ibid, P.613.

⁵¹ Helen Ting Mu Hung, Electoral System Change for a More Democratic Malaysia? Challenges and Options, **Op. cit.**, P.22.

⁵² Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral System Design, **Op. cit.**, P.102.

⁵³ Erik S. Herron, Robert J. Pekkanen, and Matthew S. Shugart, **The Oxford Handbook of Electoral Systems (Electoral System Change, Alan Renwick)**, Oxford, 2018, P.14.

⁵⁴ See: Electoral Commission "Overall results—2011 Referendum on the Voting System", Report of the Electoral Commission on the Review of the MMP Voting System (10 December 2011).

www.electionresults.govt.nz

⁵⁵ See: Electoral Commission (Te Kaitiaki Take Kōwhiri), New Zealand's Electoral System, Report on the electoral commission website, 2015, P.14.

<https://elections.nz/>

اللجنة الانتخابية: هي كيان تابع للتاج ويعمل بشكل مستقل عن الحكومة، وهي مسؤولة عن إدارة الانتخابات البرلمانية النيوزيلندية وتحديث سجلات الناخبين.

⁵⁶ Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral System Design, **Op. cit.**, P.102.

⁵⁷ Joshua Ferrer, Are Election Reforms Passed Democratically? Evidence from New Zealand, **Op. cit.**, P. 5.

⁵⁸ Erik S. Herron, Robert J. Pekkanen, and Matthew S. Shugart, The Oxford Handbook of Electoral Systems (Electoral System Change, Alan Renwick), **Op. cit.**, P.13.

⁵⁹ Therese Arseneau, **The Impact of MMP on Representation in New Zealand's Parliament – a view from outside Parliament**, Convenor, New Zealand Branch ASPG, 2020, P.3.

⁶⁰ يقوم الناخبون في ظل نظام الصوت الواحد غير المتحول بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دوائر انتخابية متعددة التمثيل، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، ويقترح الناخبون بموجبه لصالح المرشحين الأفراد وليس لصالح الأحزاب السياسية، ويعد هذا النظام من النظم الانتخابية الأخرى التي لا تندرج تحت أي من عائلات النظم الانتخابية. للمزيد انظر: أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إيليس، أشكال النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٤٦.

⁶¹ أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إيليس، أشكال النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٤٩.

⁶² Joe Michael Sasanuma, **Japanese Electoral Politics: Reform, Results, and Prospects for the Future**, A Senior Honors Thesis, Boston College, 2004, P.44.

⁶³ أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إيليس، أشكال النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٤٩.

⁶⁴ Miyuki Kubo & Aie-Rie Lee, Electing Women to the Japanese Lower House: The Impact of the Electoral System, **Asian Women journal**, June 2017, Vol. 33, No. 2, P.73.

⁶⁵ أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إيليس، أشكال النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٤٩.

⁶⁶ كان بند الترشيح المزدوج مثيلاً للجدل تماماً عندما تم سن الإصلاح الانتخابي لأول مرة لأنه سمح للمرشحين الذين خسروا في الدائرة الفردية - أي المرشح الذي رفضه الناخبون - "بالعودة" إذا كان المرشح في مرتبة عالية بما يكفي على قائمة الحزب.

See: Joe Michael Sasanuma, **Japanese Electoral Politics: Reform, Results, and Prospects for the Future**, **Op. cit.**, P.45.

⁶⁷ Shigeo Hirano & others, **Policy Positions in Mixed Member Electoral Systems: Evidence from Japan**, a paper was presented at the Yale Japan Conference, August 25, 2011, P.4.

⁶⁸ Joe Michael Sasanuma, **Japanese Electoral Politics: Reform, Results, and Prospects for the Future**, **Op. cit.**, P.43.

⁶⁹ أي وجود مجموعات غير رسمية داخل الأحزاب تُسمى فصائل، وتلتف كل مجموعة حول مرشح معين أو قيادة معينة من قيادات الحزب.

⁷⁰ Joe Michael Sasanuma, **Japanese Electoral Politics: Reform, Results, and Prospects for the Future**, **Op. cit.**, P.42.

⁷¹ جدير بالذكر أن طبيعة النظام الحزبي الياباني قبل تبني النظام المختلط كانت أقرب إلى نظام التعدد الحزبي في ظل غلبة حزب واحد، حيث سيطر الحزب الليبرالي الديمقراطي على السلطة لفترة زمنية طويلة حيث حكم لمدة ٥٤ عاما تقريبا بشكل متواصل منذ عام ١٩٥٥ حتى هزيمته في انتخابات عام ٢٠٠٩، فيما عدا عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

⁷² أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إيليس، أشكال النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٤٩.

⁷³ Benjamin Reilly, **Electoral System Reform in East Asia**, A Report for the Southeast Asia Rules-Based Order Project, School of Social Sciences University of Western Australia, 2019, P.7.

بموجب نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل، يدلي كل ناخب بصوت واحد، مع انتخاب العديد من الفائزين بترتيب تنازلي لحصتهم من الأصوات اعتماداً على عدد المقاعد لكل منطقة، والتي تتراوح عادةً في اليابان من ثلاثة إلى خمسة.

See: the previous reference, P.8.

⁷⁴ Nathan F. Batto, Chi Huang, Alexander C. Tan, & Gary W. Cox, **Mixed- Member Electoral Systems in Constitutional Context**, *Op. cit.*, P.30.

⁷⁵ Kenneth Mori McElwain, **Japan's Democracy: Lessons and Reflections**, 1st Panel Discussion—The Current State of Japan's Democracy (as part of JCIE's Democracy for the Future Program), 2021, P.18-19.

⁷⁶ Benjamin Reilly, **Electoral System Reform in East Asia**, *Op. cit.*, P.17.

⁷⁷ Ethan Scheiner, The Electoral System and Japan's Partial Transformation: Party System Consolidation Without Policy Realignment, **Journal of East Asian Studies**, 12 (2012), P.354.

⁷⁸ *Ibid*, P.353.

⁷⁹ أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إيليس، أشكال النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

⁸⁰ المرجع السابق، ص ١٥٠.

⁸¹ Ethan Scheiner, The Electoral System and Japan's Partial Transformation: Party System Consolidation Without Policy Realignment, *Op. cit.*, P.362.

⁸² Benjamin Reilly, Democratization and Electoral Reform in the Asia-Pacific Region Is There an "Asian Model" of Democracy?, **comparative Political Studies**, Vol.40 (11), 2007, P.18.

⁸³ Ethan Scheiner, The Electoral System and Japan's Partial Transformation: Party System Consolidation Without Policy Realignment, *Op. cit.*, P.352.

⁸⁴ Margaret McKean, Ethan Scheiner, Japan's new electoral system: la plus ça change, **Electoral Studies**, Department of Political Science, Duke University, 2000, p.474.

⁸⁵ Nathan F. Batto, Chi Huang, Alexander C. Tan, & Gary W. Cox, **Mixed- Member Electoral Systems in Constitutional Context**, *Op. cit.*, P.43.

⁸⁶ أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إيليس، أشكال النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

⁸⁷ For more details, see: Miyuki Kubo & Aie-Rie Lee, Electing Women to the Japanese Lower House: The Impact of the Electoral System, **Asian Women journal**, June 2017, Vol. 33, No. 2, P.70-72.

لا شك أن النساء اليابانيات ممثلات تمثيلاً ناقصاً في مختلف المجالات في المجتمع الياباني، فوفقاً لمؤشر الفجوة بين الجنسين، تحتل اليابان المرتبة ١٠١ من بين ١٤٥ دولة، وتُعد ندرة المسؤوليات في الساحتين الاقتصادية والسياسية على وجه الخصوص هي التي دفعت اليابان إلى هذه المرتبة المنخفضة.

See: the previous reference.

⁸⁸ Erik S. Herron, Robert J. Pekkanen, and Matthew S. Shugart, The Oxford Handbook of Electoral Systems, (Electoral System Change, by: Alan Renwick), *Op. cit.*, P.13.

⁸⁹ *Ibid*, P.14.

⁹⁰ Ethan Scheiner, The Electoral System and Japan's Partial Transformation: Party System Consolidation Without Policy Realignment, *Op. cit.*, P.351.

⁹¹ لمزيد من التفاصيل انظر: مصطفى تاج الدين فاوى أبو العلا، أثر التنافسية الحزبية على التحول الديمقراطي في اليابان، المركز الديمقراطي العربي، أبريل ٢٠١٦.

<https://democraticac.de/?p=30927>

⁹² Joe Michael Sasanuma, Japanese Electoral Politics: Reform, Results, and Prospects for the Future, *Op. cit.*, P.54.